

فلسطین والنقریر الانجلیزۃ الامریکی

لعام ۱۹۴۶

نقد و تعریف

بقلم

الدکتور زکی صلح

أستاذ التاريخ الحديث في دار المعلمين العالية ببغداد

۱۹۴۷

obeikandi.com

إستدراك

لقد كان الفراغ من كتابة هذا السفر الصغير في أوائل شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ ، غير أن ظروفاً لم تكن منتظرة أرجأت نشره إلى الآن . وقد ارتأى المؤلف إبقاء الكتاب على حاله تماماً ، على الرغم من تفاوت الزمن بين الكتابة والنشر ، ذلك لأن أساس البحث ثابت وهو نقد التقرير نقداً علمياً ، والمفروض في النقد العلمى الثبات . فالحقائق المجردة هي أساس البحث الذى بين أيدينا . وإن ما ورد فيه من آراء إنما ورد لاتمام الفائدة ، وكان معظمه فى خاتمة الكتاب . فلا يعجب القارىء إذا ما وجد فى خاتمة الكتاب أسباباً توجب مقاطعة مؤتمر لندن الأول الذى انقضى فى خريف العام الماضى (ويوشك أن ينقضى بعده مؤتمر لندن الثانى فى شتاء هذا العام) .

وإذا ما رأى القارىء مطعناً فى رأى القائل فى حينه بلزوم مقاطعة مؤتمر لندن السابق (على الرغم من الحقائق التى أحاطت بذلك المؤتمر) فانه لا شك

واجد مطاعن في بعض الآراء الأخرى . فالمصاح
المتعددة ، من بريطانية ، وأمريكية ، وصهيونية ،
وعربية ، تتفاعل فيما بينها باستمرار ، وهي بمجموعها
وانفرادها ، متأثرة بالوضع العالمي الذي أصبح يتلخص
في الكلمتين الديمقراطية والشيوعية . فأراء تستند إلى
وضع هذا تعقيده تحتمل الأخذ والرد إلى أجل غير
مسمى . على أن للقضية الفلسطينية ، كما توضح وتبرهن
هذه الرسالة ، أساسين صريحين هما : (١) المصلحة
العادلة بين المصالح المتعددة إنما هي مصلحة العرب .
(٢) إن الاستعمار هو العامل الأكبر في إيجاد وتعقيد
قضية فلسطين . وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نفهم
حقيقة الاستعمار دون الإشارة إلى أسمائه المتعددة التي
يتناطح المنتظمون من علباء السياسة في سبيل التفريق
بين معانيها ، فهناك الإمبريالية ، وما إليه من الحماية ،
والانتداب ، والوصاية ، والتعاهد ، والتحالف .
فللإستعمار على اختلاف أنواعه ودرجاته حقيقة واحدة
ذات ثلاث شعب . ذلك أنه (كما ورد أدناه)
(١) تدخل دولة (أو دول) في شئون شعب أجنبي
(أو شعوب أجنبية) (ب) تدخل يستند عادة إلى

القوة ، أو التهديد بالقوة ، أو المواربة والخداع .
(ح) ويهدف الى فائدة الجانب المعتدى ، بقطع النظر
عن مصلحة الجانب المعتدى عليه ، وبقطع النظر عن
سخطه أو رضاه .

وبعد هذا لدينا ملاحظتان ، تؤيد أولاهما ما ورد
من اقتراحات إيجابية في آخر هذه الرسالة ، كان مآلها
التحذير في حينه من مؤتمر لندن الأول . والملاحظة
هى أن ذلك المؤتمر إنما عقد على شرط أنه لا يبت فى
شئ ، بدليل ما صرح به اللورد هيربرت موريسون
قبل انعقاد المؤتمر بأسابيع ، حيث قال فى مجلس العموم
البريطانى ، وعلى لسان الحكومة البريطانية ، ما هذه
ترجمته : إن معاضدة أمريكا (فى حل مشكلة فلسطين)
أمر لا بر منه . فاذا هى لم تعاضد فاننا سنعيد النظر فى
الموقف . وفى هذه الأثناء ستستمر محادثاتنا مع العرب
واليهود . ولقد كان موقف أمريكا من ذلك المؤتمر
سلبياً كما أراد الصهاينة حينذاك . ويرى القارىء
تفصيل الخبر فى الصحيفة الانكليزية :

News Review, August 8, 1946, pp. 8—9.

أما الملاحظة الأخرى فهى نوع من التأسد لما

سيجده القارىء فى مختلف أنحاء هذه الرسالة من أن اللجنة الانكليزية - الأمريكية كانت فى قراراتها أبعد ما تكون عن الحق . فهناك كتاب صدر قبل صدور التقرير الانكليزى - الأمريكى بمدة سفتين وفيه من الشبه المدهش بالتقرير ما يدل على أن اللجنة المشار إليها كانت قد أعدت معظم قراراتها قبل القيام بالتحقيق بزمى بعيداً فمؤلف الكتاب هو كارل فردريك ، أستاذ علم السياسة فى جامعة هارفرد الأمريكية الشهيرة أصدره فى عام ١٩٤٤ باسم المجلس الأمريكى المختص بالشؤون العامة . وهذا هو العنوان الكامل بالانكليزية :

Carl J. Friedrich. American Policy Towards Palestine,

(Published under the auspices of the American Council on Public affairs, Washington, 1946).

وفى ما يلى نقاط مقتطفة من صفحة ٥٤ - ٥٥ من هذا الكتاب فيما يراى من أمريكا تحقيقه فى فلسطين :

- ١ - إزالة القيود الحاضرة على حركة الناس (people) دخولا إلى فلسطين أو خروجاً منها .
- ٢ - إزالة القيود على السكنى والإعمار ، كالقيود الخاصة ببيع الأراضى .

- ٣ — إزالة القيود الى أقصى حد ممكن فيما يتعلق بدخول البضائع الى فلسطين وخروجها منها .
 - ٤ — إتباع خطة واسعة النطاق لتقدم فلسطين اقتصادياً ، بما في هذا من مشاريع أساسية للرى والعمران ، والتقدم الصناعى ، وما أشبه ذلك ، لغرض استيعاب البلاد أكبر عدد ممكن من السكان .
 - ٥ — مقاومة الحركات السياسية ، والإرهابية خاصة ، التى ترمى الى منع حصول الأ كثرية لليهود فى فلسطين ، على شرط أن يستمر يهود العالم يدعمون الحصول على هذه الأ كثرية .
 - ٦ — الاشتراك فى أية مؤسسه دولية إذا اقتضى الأمر ، لضمان عدم عرقلة سير التقدم الاقتصادى (فى فلسطين) بصورة طبيعية .
- فهذه نقاط مهمة يجدر بنا أن نضعها نصب أعيننا لتدرك عند قراءة الرسالة التى بين أيدينا مبلغ التشابه بين التقرير الانكليزى — الأمريكى وتلك الخطة المدبرة منذ زمن بعيد .

المؤلف

الفصل الأول

توطئة

١

للاستعمار دروس بليغة مازلنا على ما يظهر نجهل حقائقها ومراميها . ولونحن أدركناها حق إدراكها ما استطاع الاستعمار أن يستأثر بالكثير من مرافقنا الحيوية باسم المصلحة المشتركة حيناً ، وباسم الصداقة والوئام أحياناً . ولبقينا على أقل تقدير نتملئ في وجهه تملئ الملسوع ، فلا نطبق تسهيل مهمته عليه ، أو التعاون معه بوجه من الوجوه .

غير أننا لم نحصل بعد وبالأسف على شيء من العلم الصحيح بطبيعة الاستعمار ، فكان له من بيننا نفر من الأصدقاء ، وكثير من المخدوعين . وها نحن أولاء اليوم نجده أنشط ما يكون ، لم تضعف من حدته وعود ولا موائيق . وها هو ذا يعتصر فلسطين العزيزة حتى ليكاد يخنقها . وها هي ذى مخالبه تقطر دماً من دمها . فهي معذبة بين يديه أشد العذاب . كل هذا ، والاستعمار هو الحمل الوديع على ما يزعمون . كل هذا واللجنة الانكليزية - الامريكية لم تعترف بحقيقة مأساة فلسطين . لا بل أنها اقترحت ما يزيد الألم آلاماً ، والباطل ظلماً وعدواناً .

على أننا معشر العرب — لسنا في ميدان العلم بفداحة الخطب أقل منا تأخراً في ميدان العمل على إزالته . ولا عمل مجد مالم تصحبه معرفة صادقة مستقره . وفي سبيل مثل هذه المعرفة الحيوية وجبت علينا دراسة تقرير اللجنة الانكليزية — الأمريكية ، كما وجبت علينا دراسته في سبيل عرض قضيتنا على أنظار العالم بما يقتضيه العرض من قوة الحجة ووضوح البيان . والكاتب العربي . إذا ما ادعى الحياد في مثل هذا البحث فإنه ليس على صاحب الحق إلا أن يلتزم الصدق والمنطق السليم والرسالة هذه إذا ما تعدت حدود النقد قليلا في سبيل عرض القضية الفلسطينية عرضاً شاملا . فان الايضاح يقتضى مثل هذا الشمول ، كما يقتضيه جهل السكثير من أبناء الأمة العربية بأسس القضية التي هي من أشد قضاياهم خطرا وتعقيدا .

فالرسالة التي بين أيدينا ، إنما هي « نقد وتعريف » نقد للتقرير الإنكليزي — الأمريكي وتعريف بالقضية الفلسطينية وفي سبيل التعريف تناول الفصل الرابع من الرسالة موضوعا أهمله التقرير ، وفي سبيل التعريف أيضا ورد في الفصل الأخير منها ماورد فيه .

ولئن جاءت الرسالة على ما أراده الكاتب لها من إيجاز ، فإنه ليأمل أن تكون قد جاءت أيضا على ما يرومه لها من دقة ووضوح . على أن الوضوح في مثل هذا الموضوع الذي بين

أيدينا لا يغنى عن التدبر في القراءة والامعان في المعنى . فليس
هاهنا من غنى عن تفهم موقع كل جملة من الفقرة التي هي منها ، وكل
فقرة من الفصل الذي هي منه . وما الفصول (في هذا الموضوع
خاصة) إلا أجزاء القضية واحدة آخذا بعضها برقاب بعض .
يتألف متن التقرير الإنكليزي - الأمريكي من خمس
وأربعين صفحة وقع في ذيلها أعضاء اللجنة البالغ عددهم ستة
عشر عضواً : ثمانية منهم إنكليز فيهم رئيس ، وأمينان للسر .
 وخمسة أعضاء . وثمانية منهم أمريكيان ، فيهم أيضاً رئيس ،
 وأمينان للسر ، وخمسة أعضاء . ويتبع متن التقرير ملحق يتألف
من خمس وثلاثين صفحة ، نجد في آخرها قائمة بأسماء أعضاء
الدائرة التي قامت بمساعدة اللجنة في البحث والتدوين ، وهي
تتألف من واحد وعشرين موظفاً وموظفة .

إن اللجنة بالرغم مما كان لها من وفرة العدد وسعة
الكفايات ، أو بفضل ما كان لها من هذه الوفرة والسعة .
قدمت لنا تقريراً هو أعجوبة في زيف العلاقة (أو انعدامها)
بين المقدمات والنتائج . فهو مليء بالحقائق المنقوصة التي لا ترمى
إلا إلى طمس الحق . وتأيد الباطل . والحقائق المنقوصة مثل
ذكرهم قضية اليهود المشردين في أوروبا . وقضية وعد بلفور .
والتنويه على الهامش بقضية اليهود التي يتمسك بها العرب .
فليست واحدة من هذه القضايا . أو غيرها من الأمور المهمة .

مذكورة ذكرأ يوضح حقيقة العلاقة بينها وبين مشكلة فلسطين
بحيث يحول شيئاً من الاستنتاج المعقول

إن هذا التقرير الذى يمتاز بلباقة التعبير . ويوهم بحسن
التنظيم وأحكام الترتيب ، إنه لتقرير مرتبك أشد الإرتباك .
مفعم بالحقائق المنقوصة والنتائج المغلوطة . وهو من حيث
ترتيبه وأسلوب تعبيره موضوع وضعاً يوشك أن يحجر بالناقد
إلى اتباع خطواته المرتبكة حيث موطن الخطر . الخطر الذى
يوهمنا بأن سقم التقرير من جهة . وصحة دعوانا من الجهة
الأخرى . يحولاننا الاندفاع فى البيان . والاقتضاب فى التدليل .
ولقد كنا نأمل أن يكون فى التقرير شيء من الترتيب
المعقول على هذه الشاكلة مثلاً .

- (١) موقف العرب .
 - (٢) موقف الصهيونيين .
 - (٣) اعتبارات عامة : دينية وإنسانية وغير ذلك .
 - (٤) تعليقات اللجنة على الحقائق والآراء .
 - (٥) الاقتراحات النهائية التى تكون بمثابة النتائج لكل ما تقدم .
 - (٦) الملحق . أو الملاحق . لزيادة الإيضاح .
- غير أن شيئاً من هذا أو مثل هذا لا يكاد يوجد فى التقرير
فهو مرتبك أشد الإرتباك . وهذا ما يجب أن ينتبه إليه كل من
يريد التوصل إلى حقيقة مرماه .

الفصل الثاني

الاستعمار والصهيونية

١

يستند التقرير إلى مبدأين . مبدأ إستعماري وآخر صهيوني فالإستعماري يرمى إلى بقاء وضع العرب خطراً على الصهيونيين وإلى بقاء وضع الصهيونيين خطراً على العرب . وهذا هو مبدأ « فرق تسد » جاء به في التقرير بكل صراحة . طالبا تنفيذه بكل إحكام .

فالتقرير يؤكد ضرورة إزدياد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين إزدياداً سريعاً مطرداً حتى يتعادل الطرفان المتعاديان ويؤكد ضرورة عدم الرجحان لأيّة كفة على الأخرى . كما ورد في المادة الأولى من الإقتراح الثالث (ص ٣) من أنه « يجب ألا يتغلب اليهود على العرب ويجب ألا يتغلب العرب على اليهود » . ويؤكد أيضاً أن دولة فلسطين يجب ألا تكون عربية ، كما أنها يجب ألا تكون يهودية كما ورد في المادة الثانية من الإقتراح نفسه من أنه « يجب ألا تكون دولة فلسطين يهودية » ، كما ورد عربية . ثم يؤكد (وهذا هو بيت القصيد) ضرورة وجود سيطرة أجنبية على الدولة العربية — اليهودية

المزعم إنشاؤها ، وبقاء السيطرة الأجنبية عليها إلى أجل غير مسمى ، أو كما يقولون إلى أن يتآلف الطرفان ويتكون منهما شعب منسجم واحد (أى إلى أن يلج الجمل في سم الخياط) . فالمقصود حقيقة هو دوام السيطرة الأجنبية على فلسطين وتبريراً لدوام هذه السيطرة الأجنبية تقول اللجنة في اقتراحها الرابع (ص ٤) ما هذا نصه : « أننا نوصى إلى استنتاج أنه العداء بين اليهود والعرب ، وعزم كل منهما خاصة على جعل السيطرة في يده ، بواسطة القوة إذا اقتضى الأمر ، لا يبرع مجازاً الكثير من الشك في نشوب نظام دافلي من شأنه أن يهدد السلم العالمى . وعلى هذا فإتينا نقترح ما دامت هذه العداء موجودة ، أن تبقى فلسطين تحت الاشراف المباشر . وبما يتم اتفاق الأمم المتحدة على التوصية »

ولا يخفى ما فى هذا النص من اعتراف صريح بوجود عداوة متأصلة بين العرب واليهود ، عداوة من شأنها تهديد السلم العالمى . ففى ظل أى حكم ترعرعت هذه العداوة حتى استفحل أمرها ؟ ومن المسؤول عن خلق هذا الوضع السيئ الذى « من شأنه أن يهدد السلم العالمى » ؟ لاشك فى أن الإستعمار البريطانى هو المسؤول عن كل ذلك تجاه الأمة العربية ونجاء آية مؤسسة دولية تهدف إلى توطيد السلام

٢

وللتقرير مبدأ صهيوني هو في الحقيقة متمم للاستعمار .
ولسكتنا لخطورته أولاً . ولتأكيد التقرير عليه ثانياً . آثرنا
فصله عن زميله في سياق هذا الحديث . وبجمل القول فيه هو
أن التقرير الإنكليزي - الأمريكي أعقد من العطف على
الصهيونيين مالم يكن يخطر ببال . وأقر في سبيل مساعدته إياهم
مالم يقره العقل . ولا يستسيغه الوجدان . حتى أننا لنقرأ في
صفحة السادسة (فقرة ٦) ما هذه ترجمته على علته :

د الوطن القومى اليهودى موجود فى فلسطين : موجود
على أساسى وعدم بلفور . فقد يفكر البعض فى أنه الوجود كان
خطأ ، وأنه كان يجب ألا يعطى . وقد يفكر البعض الآخر
فى أنه للوجود مفهوماً واسع النطاق ، وأنه من الممكن القيام
بحركة استيطان تكون من أبرز مآثره التاريخ جبراً
وخطورة . غير أنه من الصعب القول فى جبر هول : أى
الرأيين مصيب . فالوطن القومى قائم هناك . متغلغل
جذوره فى أعماق تربة فلسطين . لا يستطيع الجبرل نفي وجوده
كما ولا نفي ما انجزته الطوائع الصهيونية .

ومعنى هذا بلغة أصرح هو أن الوطن القومى اليهودى
(بقطع النظر عن تحديد معناه) قائم فى فلسطين على أساس
وعد بلفور . فالوعد ناجز والوطن موجود . وعلى هذا .

(١) من العبث مناقشة وعد نافذ (خطأ كان أم صواباً)
(٢) لا بد لنا من التسليم بالامر الواقع والاعتراف
بالوطن القومى اليهودى القائم فى فلسطين .
أما جوابنا عما ترتبه اللجنة فهو :

(١) أنه ليس من العبث النظر فى وعد بلفور من حيث
الخطأ أو الصواب ، لا بل من الواجب النظر فى أمره ، ذلك
لأن ما يبنى على الباطل فهو باطل .

(٢) أن العدل والمنطق لا يقران الإعتراف والتسليم
بالامر الواقع لمجرد كونه واقعاً . فالخطأ الواقع تجب إزالته
إن أمكن ، وإلا فن الواجب إيقافه عند حده . وعرضاً نسأل
اللجنة : لماذا لم تسلم بريطانيا والولايات المتحدة بالامر الواقع
مثلاً فى اذريجان وفى أندونيسيا مع أن هذين القطرين هما ليسا
للانكلوسكسون بمثابة فلسطين للأمة العربية ؟

ثم تهادى اللجنة فى سبيل الغرض المفضوح ، فتقترح تقديم
وعد جديد للصهاينة يتعدى حدود وعد بلفور ، ترمى به إلى
« الامتفاظ بالوطن القومى » وإلى « تنمية » عن طريق

استمرار الهجرة . وفي هذا الصدد يقول التقرير في صفحته السادسة (فقرة ٧) ما هذه ترجمته على علاته : « انه الحكومة الفلسطينية اذا ما عيّنت برؤاها الشعب الفلسطيني طاقته ، لا بد منها انه تجاهل مصالح مثل هذا الجزء الكبير من السكان . انه لا بد منها انه تجاهل مآثم انجازة غزول الخمس والعشرين سنة الأخيرة . فلهذا برؤية حكومة فلسطينية ، قائمة بواجبها تجاه سكان هذا القطر ، منه انه تبذل قصارى جهدها لا في سبيل الاحتفاظ بالوطن القومي فحسب ، بل في سبيل نمو النمو المعقول أيضا . وهذا حسب رأينا يستلزم الهجرة » . فالباطل الذي يجب إزالته إن أمكن (وإلا فمن الواجب إيقافه عند حده) هو في نظر اللجنة حادث لا يجب الاحتفاظ به فحسب ، بل يجب تنميته أيضاً . فيأله من منطق فاسد ، أغرق في الجور وفي الباطل .

الفصل الثالث

التدرع بالإنسانية

ولقد اتخذت اللجنة من المبادئ الإنسانية ذريعة لدعم الصهيونية ، فجاءت بما يأنف الصهاينة أنفسهم من أن يتذرعوا به ، كما يدل « موقف اليهود » الذي أفردت اللجنة له الفصل الخامس من تقريرها . فلست ترى في موقفهم هذا أية إشارة إلى ما توسلت به اللجنة من المبادئ الإنسانية في سبيل دعم قضيتهم . إن « موقف اليهود » كما سيتضح لنا عند التحدث عنه إنما هو موقف الطموح ، المستأثر ، المعتدّ بنفسه ، الذي يطالب بما يريد لأنه يريد . ولكن للجنة الإنكليزية – الأمريكية أسلوبها وهدفها ، و « إنسانيتها » .

١

ومجدد بنا قبل الإشارة إلى إنسانية اللجنة هذه ، أن نتذكر بعض ما أظهره الحلفاء من إنسانية بعد الحرب العالمية الأولى وذلك للشبه الكبير بين هذه وتلك ، على الرغم مما حدث بين الحربين العالميتين من عبر ، وكوارث ، وآلام . فلقد أظهر زعماء الدول الكبرى المنتصرة حينذاك (وهي انكلترا . وأمريكا . وفرنسا) عطفهم على الأقليات البشرية في مختلف الدول الصغرى (في بولسدة . ورومانيا . وجكوسلوفاكيا .

ويوغوسلافيا . والمجر) وضغطوا على هذه الدول الصغرى .
ضغطاً شديداً باسم العدل والإنسانية ، وعقدوا معها ما يدعى
بمعاهدات الأقليات التى أصبحت تؤلف جزءاً مهماً من
معاهدات صلح باريس . فكانت تلك المعاهدات على زعمهم
عملاً ناصداً من أعمال البر والإحسان .

غير أن الواقع على ما أثبتته التاريخ هو :

(١) إن اليهودية العالمية هى التى أوحى بالمواد الخاصة
بحقوق الأقليات وامتيازاتهم ، وأن اليهود أنفسهم رغبوا فى التستر
باسم الأقليات بدلا من الإشارة الصريحة اليهم فى تلك المعاهدات .
(٢) أن اليهود فى رومانيا وبولندا خاصة أحرزوا بموجبها
أكثر من المساواة فى الحقوق السياسية والمدنية ، وإن
ما أحرزوه من إمتيازات . لم يكن يتفق وسيادة الأمم التى
كانوا هم أقليات فيها .

(٣) إن النتيجة كانت وبالأغالب على اليهود أنفسهم ،
إذ استفحل على أثرها ، الاضطهاد السامى ، حتى قسم بمرور
الزمن ظهور عشرات الألوف من أفرادهم . فهذه حقائق مؤلمة
أثبتها التاريخ إثباتاً لا يقبل الجدل . وهى إنما جاءت وبالأأسف
باسم الإنسانية ، وحفظ حقوق الأقليات .

اللجنة بها في سبيل مطامع الصهيونية وجشع الاستعمار، فإنها إنسانية أسوأ من تلك مقصداً وأشد منها ظلماً وعدواناً. وهي إنما جاءت :

(١) لمساعدة اليهود (الصهيونيين) ،

(٢) على حساب العرب .

(٣) لقاء ماحل باليهود في أوروبا من اضطهاد النازية والفاشية . وما لاقوه من ويلات الحرب العالمية الثانية .

هذه هي النقاط الأساسية الزائفة التي تبجحت اللجنة بها وهي النقاط الأساسية التي لم تظهر في التقرير الانكليزي — الأمريكي بهذا الترتيب ! ولا بهذه الصراحة . فلذا يحذر بالقارىء أن يضعها نصب عينيه لأننا سنأتى على ايضاحها بهذا الترتيب نفسه . مسترشدين أولاً بالاقترح الاول (ص ١) من تقريرهم ! وهو الاقتراح « الانساني » الذي افتتحت اللجنة به تقريرها وجعلته دعامة حججها فنقول :

(١) المقصود بعطف اللجنة وتأيدها هم اليهود . واليهود هم موضوع العناية كما يدل متن التقرير . وشرحه وعنوانه المكتوب على ظهر الغلاف . وبالرغم من هذا فإن اللجنة افتتحت تقريرها باسم الانسانية المطلقة ، وبالعطف على «المشردين» من بني الانسان «على انه صرف العناصر والاديان» وتادت بمد يد المعونة اليهم كافة تمهيداً لما تريده من مد يد المعونة الى اليهود خاصة . وهي إن جاز لها الخروج عن حدود

مهمتها الخاصة . باسم الانسانية . فلن يجوز لها أن تفعل ذلك
في سبيل نصرة جانب (حتى ولو كان انسانياً) على جانب انساني
بري . هو جانب العرب المنكوبين بالصهيونية . وفي هذا
السييل تناشد اللجنة حكومتها بان تسعي حالا لتنفيذ ما اقره
دستور الامم المتحدة من «مبادئ وعامة شاملين لحقوق البشر
كافة . والحريات الأساسية . للجميع ذكورا واناثا على اختلاف
العناصر . والمقات . والادوية» . فهل درت اللجنة ياترى أن
العرب بشرا ايضا ؟ وأن المسلمين الذين احتجوا لديها (على
الصهيونية) بشر أيضا ؟ وأن مسيحي فلسطين المتفقيين قاطبة
مع اخوانهم المسلمين هم بشر أيضا ؟ فلتن أراد زعماء
الانكلوسكسون مساعدة اليهود بعد الحرب العالمية الاولى . باسم
الاقليات البشرية . فإن اللجنة تزيد الان مساعدة الصهيونيين
باسم الحرية . والانسانية المطلقة .

(٢) فعلى حساب من تريد اللجنة مساعدة الصهيونيين ؟
إنها تريد مساعدتهم على حساب العرب . كما تدل الجملة الاولى
من اقتراحها الاول . حيث تقول :

«اننا نقر بأنه ما حصلنا عليه من معلومات عنه مختلف
القطار . باستثناء فلسطين . لا بدع مجازو المؤمل في الحصول
على مساعدة تذكر في سبيل ايجاد مأوى لليهود المضطرين الى
ترك اوطانهم . أو الراغبين في تركها » فلا بد لنا نحن ككل لا بد

لكل من يتبلى بدراسة هذه الجملة . من أن تتساءل ماهي المعلومات التي حصلت عليها اللجنة حتى استثنت فلسطين وحدها من بين مختلف الأقطار ؟ أهى المعلومات التي استقتها من مختلف المصادر العربية حكومية كانت أو شعبية ، أم هي معلومات اللجنة عن الانسانية المعذبة في أوروبا ؟ وبديهي أن ليس في هذه النواحي الثلاث ما يخول استثناء فلسطين من بين مختلف الأقطار . في إيجاد مأوى لليهود المضطربين ، على ترك أوروبا . أو « الراجيين » في تركها . فالواقع هو أن اللجنة تريد مساعدة اليهود . على حساب العرب . بقطع النظر عما لديها من معلومات . وأن ما تذرعه به من معلوماتها عما أصاب اليهود في أوروبا من آلام الاضطهاد . وويلات الحرب . لن يخولها مطلقاً أن تقترح اضهاد شعب برى . في سبيل الترفيه عن شعب آخر . على أن اللجنة فضحت نفسها بنفسها عند ما لم تقصر عنها على إيجاد مأوى لليهود المضطربين ، على ترك أوروبا . بل شملت الى جانبهم اليهود الراجيين ، في الهجرة أيضاً . وهذا بطبيعة الحال ما يتوقعه منها أثرياء الصهيونيين الناعمين في أوطانهم ، كي لا تكون هنالك عرقلة في سبيل هجرتهم الى فلسطين . إذا ما رغبوا في الهجرة لأى غرض كان .

(٣) أما ما يشير اليه التقرير من النكبات الهائلة التي حلت باليهود من جراء الاضطهاد النازى والفائسى ومن جراء الحرب ايضا ، فإنه أمر لا ريب فيه . ونحن إن تأملنا لما يحلّ بنا من

سوء ، فلفنا تتألم ايضا لما يحل بغيرنا من سوء . غير انه كان
يجب على اللجنة الا تتناسى أن النازية والفاشية أصبحتا في خبر
كان . وان منكوبي اليهود أصبحوا لا يختلفون عن غيرهم من
ملايين المنكوبين في أوروبا . وان الفظاعة في كلا الحالين
أصبحت على حد سواء ، ولئن أفردت اللجنة (الفصل الثاني)
من تقريرها لتيان ما أصبح عليه اليهود في أوروبا من وضع
اليم ، إن في وسع غيرها ان يفرد فصلا لتيان ما أصبحت
عليه الملايين من غير اليهود من وضع يحد أليم . فليس
من العدل أو الانسانية في شيء أن يغنى باليهود على شاكاة
خاصة ، فهم ليسوا في نظر العالم « شعب الله المختار » والعدل
يقضى بأن يكون لهم نصيب مما يجب أن تناله أوروبا من
مساعدة لا تتقاعس نحن العرب عن المساهمة فيها بمقتضى طاقتنا
والواجب يقضى بأن يعود « المشرودون » من اليهود الى
اوطانهم التي ترغروا فيها . ليساهموا في إنشاء حياة جديدة
على مايرام من الاسس الديمقراطية . ثم انه ليس من الحكمة
« الديمقراطية » أن يعمل الانكلوسكسون على تنفيذ ما كان
يرمى إليه هتلر . زعيم النازيين . من إبعاد اليهود عن اواسط
أوروبا ، عن البلاد التي استوطنها أبائهم وأجدادهم منذ زمن بعيد

ومها يكن من أمر فان اللجنة اعتبرت ماورد في اقتراحها
الاول من التذرع بالانسانية . كافياً لتقديم اقتراحها الثاني

(ص ٢) القاضي بالسماح حالا ، لمائة ألف يهودي منهم ضحايا
النازية والفاشية ، بالهجرة الى فلسطين ولقد اقتضح أمر هذا
الاقتراح بين الناس . فلا حاجة بنا الى التأكيد على جوره
الآثم . وعدوانه الصريح ، غير أنه لا بد لنا من الإشارة إلى
ماورد في تعليق اللجنة على هذا الاقتراح الغاشم . فهم يقولون
في الصفحة الثالثة (فقره ٥) ما هذه ترجمته : « يجب أن يعلم
الذين يعارضونه وقول هؤلاء البائسين بأننا أخذنا بنظر
الاعتبار جميع ما عرضوه علينا وأما تأمل منهم ان يعيدوا
النظر في الموقف . وأنه يفرروا العوامل التي أدت بنا الى
ما توصلنا اليه من نتيجة وأنهم إذا لم يهتدوا الى تقديم
المساعدة ، فلما قل من أنه يجبوا عن تمديد وضع هؤلاء
المنكوبين . فيا للعجب العجيب ! ألم تعلم اللجنة بأن فلسطين
نضم الآن مئات الوف من هؤلاء البائسين ، و« المنكوبين »
الذين يشهر الفرد منهم ، على حد قول التقرير نفسه (ص ٢٧
فقرة ٥) بعظم الفخر من جهة . وشديد الخيبة من جهة
أخرى . « بالتفرد بهل هذه الصعراء والمستنقع الرضائير
لبناء وعمل وبالحية لحرمانه هذه الاستقرار في تسعة أعشار
أرض إسرائيل التي يعتبرها ملكه هنا ، وهذا هو موقف

البائسين والمنكوبين ؟ ولهم غير هذا منه مواقف العمروان
الهرج الذي سطره في الفصل الخامس عن موقف اليهود
ثم تذرعت اللجنة باسم العدل والحرية لتفسيح للصهيونيين
بجال الاستقرار فيما تبقى من أرض فلسطين أي « في تسعة
أعشار أرض إسرائيل التي يعتبرها ملكة منا » . فاعتبرت
نظام انتقال الأراضي لعام ١٩٤٠ جائرا وهو النظام الذي
ساعد العرب إلى حد ما على الاحتفاظ بأراضيهم (كما أشار
الملحق الرابع في التقرير . ص ٦٥ . فقره ٢) وعلى هذا جاءت
اللجنة باقتراحها السابع (ص ٧) تريد به أن تلغى ذلك النظام
وأنه تستبدل به بنظاما يستند إلى مبدأ الحرية في بيع الأراضي
واستغلالها دون تفرق في العنصر والملة والعقيدة ،
ومعنى هذا إن اللجنة تريد أن تقر نوعا عمقوتا من الحرية
الإقتصادية . نوعا من الحرية شبيها كل الشبه بما أقره (علم
الاقتصاد الكلاسيكي) الذي فتكت قواعده خلال النصف
الأول من القرن التاسع عشر فتكا ذريعا بحياة الألوف من
العمال في مختلف الصناعات .

وبمجل الخبر هو أن علماء الإقتصاد في ذلك الزمان أكدوا
على ضرورة احترام « حرية التعاقد » التي خولت أصحاب

المعامل أن يعطوا العمال أقل مما يستطيعون إعطاءه من أجور وأن يشغلوهم أكثر مما يمكن من الساعات يومياً . وكان هذا على أساس أن القضية لم تكن إلا قضية بيع جهود العامل وشرائها وأنه لم يكن من العدل (أو المصلحة الاقتصادية) أن تنقيد حرية أحد الطرفين في ذلك البيع والشراء . وكثيراً ما استغل أصحاب المعامل تلك (الحرية الاقتصادية) استغلالاً فاحشاً . مستفيدين من كثرة العمال العاطلين ، حتى أنهم شغلوا من اضطرتهم المسغبة على الإشتغال ساعات طويلة بأجور تافهة . فكانت النتيجة أن أصبحت حياة العمال بسبب تلك (الحرية الاقتصادية) العوبة بيد الأثرياء ، يتصرفون بها كيفما يشاءون وحدث من جراء ذلك من المآسى ما لا يكاد يصدق العقل . فما كان من المجالس التشريعية إلا أن تدخلت في الأمر ، بالرغم مما أبداه أصحاب المعامل من مقاومة شديدة بإسم العدل والحرية والمصلحة الاقتصادية العامة . وكانت هناك (ولا سيما في إنكلترا) قوانين عديدة لحماية جانب العمال من شر تلك الحرية الفاسدة .

فعلى تلك الشاكلة الاقتصادية المهجورة ، وبإسم العدل والحرية أيضاً تريد اللجنة أن تطلق أيدي الصهاينة في الحصول على ما يريدون الحصول عليه من الأراضي الفلسطينية . مدعية بأنها إنما تريد أن تستند إلى « مبدأ الحرية في بيع الأراضي » ،

أو -تجارها ، أو استعملوها ، فكما أن تلك الحرية الاقتصادية
أهلكت في حينها الألوف من العمال لانعدام التكافؤ بينهم
وبين أصحاب المصانع ، فإن ماتدعو إليه اللجنة الآن من حرية
إقتصادية ينطوى حتما على « تشريد » الألوف من فلاحي
العرب وملاكهم أيضاً ، لانعدام التكافؤ بين جانب العرب
وجانب الصهاينة المتمتعين براءوس أموال عظيمة . وتنظيمات
محكمة ، ونفوذ عالمي خطير .

لقد استطاع الصهاينة شراء أجود الأراضي الفلسطينية
بالرغم مما لاقوه من عراقيل في سبيل الشراء . فماذا ياترى
سيفعلون لو أطلقت لهم الحرية في هذا السبيل ؟! ألم يكفهم
ماحل بالفلاح العربي في فلسطين من هلاك تدريجي حتى اقترحوا
له هذه الطامة الكبرى باسم العدل والحرية ؟! وهل يأمل
عاقل على وجه الأرض بأن عربياً يستطيع شراء شبر واحد
مما يقع في يد الصهاينة من الأراضي الفلسطينية ؟! فأين الحرية ؟!
وأين العدل ؟!

الفصل الرابع

إهمال العهود

١

ومن غريب ما نلاحظه في التقرير الإنكليزي - الأمريكي هو أنه على إسهابه في كثير من القضايا العرضية، لا يكاد يحوى شيئاً يذكر عن أمور هي من أهم أسس القضية الفلسطينية . ففي صدد وعد بلفور يجده يكتفي بالإشارة إلى أنه « من العبث » النظر في هذا الوعد خطأ كان أم صواباً أما في صدد العهود التي قطعتها بريطانيا على نفسها للعرب فإن التقرير لم يشر إليها إلا على الهامش (في حاشية ص ٢٩) ، مكتفياً بقوله بأن اللجنة « لم ترميه الضروري » النظر في العهود التي قدمتها الحكومة البريطانية للشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى ، تلك العهود التي « يفسرها العرب بأنها وعدت ، من بين ما وعدت به ، بأنه نصيب فلسطين قطراً عربياً مستقلاً » . ثم يعترف التقرير في الحاشية نفسها بأن قضية العهود « تؤلف جزءاً مهماً من دعوى العرب » فهل يجوز لمحقق إهمال ما « يؤلف جزءاً مهماً » من دعوى أحد الطرفين ؟

يقضى العدل بالنظر فيما ييد العرب من موثيق . والعدل يقضى بالنظر في وعد بلفور ، فالوعد هو الأساس الرسمي الذى استند اليه تدفق الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، واعتمد عليه الإئتداب البريطانى إلى حد بعيد . ففى سبيل العدل وجب علينا القاء نظرة على ما أهملته اللجنة ، لنرى ما انطوى عليه إهمالها من غمط حق العرب ، وغض النظر عن باطل الصيونييين

٢

غير أنه يجدر بنا ألا نطيل الحديث بصدد بطلان وعد بلفور ، ذلك لأن القضية تعدت حدود الوعد ، حتى أصبح الوعد الواقع أبعد مدى من نفسه ، وأخطر منه مآربا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن قضية بطلان الوعد (بالرغم من تجاهل المعرضين من الانكلوسكسون) أصبحت فى عداد البديهيات .

فلقد وعد الإنكليز فى عام ١٩١٥ ، باستقلال البلاد العربية ضمن حدود معينة كانت فلسطين داخلها ، وكان هذا الوعد من السر هنرى مكماهون (Sir Henry McMahon) بالنيابة عن الحكومة البريطانية إلى العرب بزعامة الشريف حسين بن على . ثم فى عام ١٩١٦ عقدت بريطانيا سرا معاهدة سايكس - بيكو (Sykes - Picot) (مع كل من فرنسا وروسيا) على إقتسام البلاد العربية على شكل يناقض وعدما السابق للعرب

ثم في عام ١٩١٧ أعطت للصهاينة وعد بلفور المناقض لكل من الوعدين السابقين . فلما افترض الخبر ، واستاء العرب وهم حينذاك حلفاء الإنكليز في مبادي القتال ، انتدبت الحكومة الإنجليزية هوغارث (D. G. Hogarth) ليهون الأمر في نظر الشريف حسين . فكانت هناك خديعة جديدة إذ أكد هوغارث بالنيابة عن حكومته أن وعد بلفور لم يكن إلا عملاً إنسانياً يراد به إيواء المضطهدين من اليهود ، بشرط ألا يتعارض استقرارهم في فلسطين « مع حرية الشعب العربي السياسية والاقتصادية » . فهدأ بال العرب بهذا الإيضاح الرسمي ، ولم يدروا بأنه بعيد كل البعد عن منطق وعد بلفور الذي لم يضمن للعرب غير « الحقوق المدنية والدينية » .

ثم جاءت الحكومة البريطانية ، بتاريخ ١٦ حزيران عام ١٩١٨ بتصريح خطير جواباً عن مذكرة قدمها سبعة من وجهاء العرب ، كانوا يقطنون في القاهرة ، وكانوا أمناء على مدار قبل من مفاوضات بين مكماهون والشريف حسين ، وكانوا أيضاً في طليعة من ارتاب من موقف بريطانيا تجاه العرب بعد افتضاح معاهدة سايكس بيكو ، ووعد بلفور . فكان ذلك التصريح الخطير إيضاحاً رسمياً لموقف بريطانيا من القضية العربية ، ووعداً جديداً صرحت فيه بأنها إنما عملت وستظل تعمل لآفي سنيل حارذ العثمانيين من سوريا وفلسطين والعراق

حسب ، بل في سبيل نيل هذه الاقطار الحرية والاستقلال
أيضا ، وتعدت فيه بأن يكون نظام الحكم في كل من تلك
المناطق حسب مشيئة السكان ، أى وفقاً لحق تقرير المصير
الذى طالما تبجح به الحلفاء.

ثم تلا ذلك ، بتاريخ ٧ تشرين الثانى ، عام ١٩١٨ ، الإعلان
الإنكليزى - الفرنسى لاهالى كل من سوريا وفلسطين والعراق
ذلك الإعلان الذى ضمنت به الحكومتان الحرية والاستقلال
لهذه البلاد العربية . فكان ذلك الوثيقة الخامسة المتعلقة بمصير
فلسطين .

فإذا ما تأملنا فى أربع من الوثائق المذكورة آنفا (بقطع
النظر عن معاهدة سايكس - بيكو) وجدنا وعداً بريطانياً
للغرب سابقاً وعد بلفور ومناقضاً إياه ، ووعدين بريطانيين
للغرب أيضاً تالين وعد بلفور ومناقضين إياه كذلك . وعلى
هذا فإن وعدم للصهاينة باطل منذ يومه ، إلا إذا اعتبر الإنكليز
عهدهم للغرب عهداً كاذباً ، ووعدم للصهاينة هو الوعد الحق .
غير أن العدل لا يقرهم على أن يدعوا الصدق مرة ، ويكذبوا
مراراً ، فى قضية واحدة كان تدخلهم فيها على أساس غير مشروع .
هذا ما كان من أمر تلك العهود التى لم تعرفها اللجنة
الإنكليزية - الأمريكية أدنى إهتمام . وهى فى هذا الإهمال
الفظيع إنما فعلت ما يريده الصهاينة أنفسهم من إهمال وعد بلفور
بعد أن تم لهم استثماره ، وأصبحوا يتوقعون مساعدة أبعد

منه مدى ، وأوسع نطاقا . على أننا لانجاري اللجنة والصهاينة فيما يريدونه من العدول عن الحق ، فنردف ما أشرنا اليه من بطلان وعد بلفور بإشارات أخرى تؤيد بطلانه ، فنقول :

إن الحكومة البريطانية منحت الصهاينة في عام ١٩١٧ حقاً في بلاد (هي فلسطين) كانت لاتزال تحت سيادة دولة أخرى (هي الدولة العثمانية) . وأنه لم يكن يحق للحكومة الانكليزية أن تهب ما لا تملك . على أن تسمية ما تعهدت به بريطانيا لليهود تصريحاً (Declaration) لن يبدل حقيقة كونه وعداً ربطت به بريطانيا نفسها . وتمسك به اليهود ، وضمنه صك الانتداب - فلهذا السبب ، ولأن العرب اعتادوا تسمية ذلك التصريح ، وعداً ، ، آثرنا اتباع هذه التسمية في سياق هذا الحديث .

٢ - إنه لم يكن يحق للحكومة البريطانية أن تعطى ذلك الوعد ، حتى بعد احتلالها الأراضي الفلسطينية ويقطع النظر أيضاً عما كان بين الانكليز والعرب من حلف وعمود (ذلك لأن مصير أرض العدو كان يجب أن يتقرر في مؤتمرات الصلح باشتراك الدول الحليفة ، لأن يأتي القرار أمراً واقعاً من جانب واحد . ولئن استساع بعد ذلك بعض الحلفاء (لما رب خاصة) ما حدث على أساس غير مشروع ، إنه ليس للعدالة أن تجاريهم فيما فعلوه .

٣ - إن المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم تنص فيما

يتعلق بالبلاد العربية بأن رغبات السكان يجب ان تكون أساساً يستند اليه الانتداب . وهذا بصفة قطعية مناقض للانتداب البريطاني ، ولوعد بلفور في آن واحد .

فذلك هو الوعد الباطل . وذلك هو الوعد الذي حف منشؤه بالشبهات : فمن قائل بان الوعد كان جزاء اشتغال اليهودية العالمية ونجاحها في إدخال أمريكا الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا . ومن قائل بأنه كان جزاء المساعدات المادية التي قدمها اليهود خلال تلك الحرب على سبيل القروض غير ان الوثائق والسجلات لا تؤيد ذلك . كما انها لا تحتوي على ما يبرر القول بأن الوعد كان جزاء اختراع وايزمان نوعا من المتفجرات .

على انه كان للوعد حافزان مهمان (كما أشار جورج انطونيوس . في ص ٢٦١ من كتابه عن البقعة العربية الذي اصدره بالانكليزية عام ١٩٢٩) . أحدهما رغبة بريطانيا في استمالة صهاينة الدولتين العدوتين (المانيا والنمسا) الى جانب الحلفاء . في الوقت الذي كان فيه هؤلاء الصهاينة يفاوضون الدول الوسطى (أى دول العدو) لنيل « وعد بلفور » ، عثمانى فكان في اعطاء الانكليز الوعد المنشود ربط لمصالح هؤلاء الصهاينة بنصر الحلفاء . وكان فيه تخفيف من عداة يهود الحلفاء أنفسهم للدولة الروسية الحليفة . وكان فيه اغراء لليهود روسيا في العمل على استمرار دولتهم في الحرب ، بعد ما كان من

اشتراكهم في القضاء على العهد القيصري . فهذا هو ما يدعى بالحافز السياسى لاعطاء وعد بلفور . أما الحافز الآخر فهو الاستعماري الذي رعاه اللورد كيتشنر (Lord Kitchner) حتى اقتنعت به الحكومة البريطانية وأصبح من جملة أسس سياستها الخارجية . مضمونة أن السيطرة البريطانية على فلسطين . او على جزء منها ، أمر ضروري لاستمرار النفوذ البريطاني في مصر والسيطرة على قناة السويس . وأنها في الوقت نفسه امر ضروري لحفظ موصلاتهم البرية مع مختلف البلاد الشرقية فكان في هذا الحافز وحده ما يكفي لاعطاء وعد بلفور .

واذا كان هدف انكلترة من وعد بلفور على هذه الشاكلة من المصلحة الاستعمارية . فان الصهاينة لم يهدفوا من الوعد الى أقل من انتزاع قطر عربي من أيدي سكانه ظلما وعدوانا .

فما أعظم الفرق بين وعد الانكليز للصهاينة من جهة وعهودهم للعرب من جهة أخرى ! فلقد كان الداعي لدخول العرب في العقد رغبتهم في نيل الحرية والاستقلال في بلادهم ومنها فلسطين . وعلى هذا اتفقت معهم الحكومة البريطانية ووعدتهم بالمساعدة جزاء خروجهم على الدولة العثمانية ، واشتراكهم في القتال الى جانب الحلفاء ، ولقد أنجز العرب ما عليهم من العقد انجازا تاما . ولم يبر الجانب المقابل بنصيبه منه . هذا مع أن العرب أسدوا لحلفائهم الانكليز في تلك الحرب العالمية

« خدمات لا تقدر بثمن » على حد قول الجنرال أللني (Edmund Allenby) نفسه . كما اشار المستر توماس ريد (Thomas Reid) في خطاب القاه على اعضاء جمعية اسيا الوسطى الملكية في لندن . بتاريخ ٩ كانون الثاني ، عام ١٩٤٦ ولخطاب المستر ريد (وهو عضو في مجلس العموم البريطاني) اهمية كبيرة نظراً لأن الرجل كان عضواً في لجنة تقسيم فلسطين عام ١٩٣٨ ولأنه من شواذ السياسة الانكليزية في اعتقاده بأن ، خير السياسة عادتها .
أما ما أشار اليه الجنرال أللني من تقديم العرب « خدمات لا تقدر بثمن » لحليفهم بريطانيا . فانه أمر يطول شرحه . راننا لا نؤثر الخوض فيه بالرغم من أهميته في ايضاح قضية العرب وتأبيدها . فنحن لم نقصد من البحث الذي بين أيدينا الا الى الاشارة الى الحقائق المجردة لنرى ما أهميته للجنة الانكليزية الأمريكية من حق وما صفحت عنه من باطل .

وليعلم القارئ الكريم بأن التفصيل في هذه الحقائق ميسور والبراهين وافرة وليس أحسن لمن يريد الايضاح 'على . والحجج الدامغة ، من الرجوع إلى كتاب جورج نطونيوس الذي اشرنا اليه فيما سبق من الحديث . ففي فصله العاشر . والحادي عشر . والثاني عشر . والثالث عشر . بحوث عليية هي على التوالي . في الثورة العربية . وأثرها المباشر ، ونصيب العرب في الحرب . والعهود المتناقضة . وفي ملحق

الكتاب يحدد القارىء نصوص الوثائق التى أشرنا إليها آنفا . كما يحدد نصوص غيرها من الوثائق المهمة . وعلى سبيل المثال بصدد نصيب العرب فى تلك الحرب العالمية نذكر ماورد فى كتاب انطونىوس (ص ٢٣١) من أن ما أحدثه العرب من خسارة فى الجيش العثمانى لغاية آذار ١٩١٨ . تقدر بما لا يقل عن (٣٥ ،٠٠٠) جندى من قتلى وجرحى وأسرى هذا فضلا عن العدد العديد من الجنود العثمانيين الذين اشغلهم العرب فى حفظ خطوط المواصلات والدفاع عن الحاميات . وفى هذا الصدد يقول المستر ريد فى خطابه المشار إليه آنفا . بأن طلب تركيا الى الشريف حسين اعلان الجهاد على الحلفاء . كان أمرا خطيرا جدا . لاسيما بالنظر لوجود مائة مليون مسلم فى الهند . وإن رفض الشريف اعلان الجهاد (نظرا لما دار بينه وبين مكماهون من مفاوضات) كان المساعدة الاولى لبريطانيا العظمى . وهى فى نظر المستر ريد مساعدة ذات أهمية عظيمة . الموضوع ، كبيرة ، وكثيرا ما نسيت علاقتها بهذا الموضوع . ثم هل يعلم احد ما الذى كان يحدث لو أن تلك القوة العربية انضمت الى جانب الامم والعثمانيين عن ثقة بما عرضه هذا الجانب على العرب من عهود . وريية فيما ظهرت بوادره فى الجانب الانكليزى من خداع ؟ أن ما كان يحدث كما لا يخفى على اللبيب هو أن ما بذله العثمانيون من رجال ومال

وعتاد لمقاومة الثورة العربية . كان يتجه ضد الانكليز مضافاً إليه ما كان في الجانب العربي من قوة كبيرة . وفي هذا خسارة للجيش البريطاني عشرات الألوف من رجاله . ومئات الملايين من نفوده . ولكن شيئاً من هذا لم يحدث . إذ تمسك العرب بوعودهم . فاستفاد الانكليز . وأفادوا الصهاينة . واضروا بحلفائهم العرب .

وصفوة القول هي أن ما في يد العرب من عهود . إنما هي عهود تثبت حقهم الصريح الذي حالفوا بريطانيا من أجله . وارخصوا الأرواح في سبيله .

وأن ما في أيدي الصهاينة من وعد بلفور ، إنما هو وعد باطل المنشأ ، فاسد المبدأ ، جائر الغاية .

وأن اللجنة الانكليزية — الأمريكية بعدت عن العدل بعد السماء عن الأرض إذ هي « لم ترمع الضرورى » النظر في تلك العهود التي « تؤلف جزءاً مهماً من دعوى العرب » ، وإذا هي رأت أن « منه العيب » النظر في وعد بلفور .

على انه كما أشار المستر ريد « لم يحدث شيء طوال هذه المدة من شأنه أن يلغى أى واحد من تلك العهود دون موافقة العرب . والعهود لا يمكن أن تنقض من قبل جانب واحد إلا إذا رغبتنا في أن نقلد القيصر . وهنتر . واعتبرنا المعاهدات قصاصات ورق . »

الفصل الخامس

موقف اليهود

ولنأت الآن إلى «موقف اليهود» الذى أفردت اللجنة له
الفصل الخامس من تقريرها ولنعمن النظر فيه ، على خلاف
ما فعلت اللجنة إذ مرت به مر ، الكرام ، ! فلهو موقف اليهود
خطورة عظيمة وخطر جسيم . وهو ، إلى جانب «موقف
العرب» . يؤلف خلاصة ما يجب أن يتهدى به فى حل المعضلة
ال فلسطينية .

والذى يأمله المرء من أية لجنة محايدة . تريد حل المعضلة
حلا عادلا ، هو أن تتدبر الموقف بالنظر إلى ثلاثة أمور :

١ - ما الذى يريد الصهاينة ؟

٢ - إلى أى شىء يستندون ؟

٣ - هل لهم حق فيما يريدون . وفيما يستندون إليه ؟

غير أن اللجنة ضربت صفحا عن مثل هذا المنحى العادل
واكتفت بذكر ما يريد الصهاينة عاجلا . وما يحملون بتحقيقه
أجلا . فليس ثمة أى ذكر لأسانيدهم فى الفصل الخاص بموقفهم
فاما أن يكونوا قد أعيتهم الحجة . وإما أن تكون حججهم
قد بلغت من السخافة حدا تعذر معه ذكرها حتى على اللجنة
الإنكليزية - الأمريكية .

ومهما يكن من أمر فإن موقفهم ثابت على صفحات التقرير
ثبوت الظلم على صفحات التاريخ . وما علينا إلا أن نتدبره على
علائقه فنقول إن موقفهم في التقرير يتألف من إحدى عشرة
مادة . ضمنّت الأولى منها خلاصة الموقف . وهذه ترجمتها :
« استمعت اللجنة الى دعوى اليهود التي عرضت عليها
بتفصيل ثام ، وشواهد مدونة جزيلة ، فحول ثلاث جلسات
علنية في واشنطن من قبل الصهيونيين الأمريكيين وفي
لندن من قبل الصهيونيين الانكليز ، والأجزل منها
جميعها في بيت المقدس من قبل الولاية اليهودية . فكان
أساس ما برموه اليه واحد في جميع الأحوال ، وهو ما يدعى
بمنهاج بيلتمور (Biltmore Programme) لعام ١٩٤٢
مضافا اليه الطلب باصدار مائة ألف جواز للهجرة ، على أن
يكونه اصدارها فورا لتخفيف ما في أوروبا من كرب
ويمكنه تلخيص منهاج : بيلتمور في نقاط ثلاث : (١) يجب على
الدولة المنتدبة أن تسلم السيطرة على الهجرة الى الولاية
اليهودية (٢) يجب عليها اتخاذ قبور بيع الأراضي (٣) يجب
عليها أن تدبر علنا الى إنشاء دولة يهودية عابدا بجميع لليهود

«أؤكثري» ولقد أردفت اللجنة هذا المطلب الثالث بالجملة التالية : «د على أنه يجب أنه يعلم بأنه طلب إنشاء دولة يهودية يتمتعى ضمانات وعمر بالمعروف و ضمانات الاقتراب ، وأنه رئيس الوكالة اليهودية تخلى عنه منذ أمر غير بعيد ، أى فى عام ١٩٣٢ .
فهذا هو موقف الصهاينة الذى يجدر بنا أن نعيد النظر فيه لأنه ، ويا للعجب ، يؤلف الدعوى المقابلة لدعوى العرب وهو يتألف من مطالب أربعة نذكرها على الترتيب التالى
الذى يسهل علينا النظر فى أمرها ، وهى :

- ١ — جعل السيطرة على شؤون الهجرة فى يد الوكالة اليهودية .
- ٢ — السماح فوراً لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين
- ٣ — إلغاء قيود بيع الأرض .
- ٤ — إنشاء دولة يهودية .

أما المطلب الأول فإنه لا يتفق والسيطرة البريطانية وعلى هذا فقد ضربت اللجنة عنه صفحا دون تعليل أو برهان ، حتى كأن مافيه من سخافة واضحة أغنتها عن البيان .

وأما المطلب الثانى القاضى بالسماح فوراً لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين فقد أجابته اللجنة إجابة تامة كما أنها أجابت المطلب الثالث الذى يؤدى إلى انتقال ملكية الأراضى من أيدي العرب إلى أيدي اليهود . ولقد مر بنا (فى الفصل

الثالث ، مادة ٣) ما عليه هذان الاقتراحان من سقم السبب ، وجور الغاية ، فلا حاجة بنا إلى التكرار .

أما المطلب الرابع ، فلا هميته من جهة ، ولتعارضه مع مصلحة الإستعمار البريطاني من جهة أخرى ، فقد عنيت اللجنة بدحضه ، فخطمته بجملة واحدة ذات ثلاثة أسباب ، هي مخالفة الطلب لوعده بلفور ، ومخالفته لحوى الانتداب ، وتخلي رئيس الوكالة اليهودية عنه في عام ١٩٣٢ .

ولئن رفضت اللجنة مطالب إنشاء دولة يهودية في فلسطين أنها اقترحت في أماكن أخرى من تقريرها ما يوجه الخطأ في سبيل إنشاء هذه الدولة . فذكرت ما أشرنا إليه آنفاً (في الفصل الثاني مادة ٢) من أن قضية إنشاء وطن قومي يهودي أصبحت أمراً مفروضاً منه ، وعلى هذا « فمؤيد لدية حكومة فلسطينية قائم بواجبها تجاه سكان هذا القطر . مما أنه تبذل قصارى جهدها في سبيل الامتفاظ بالوطن القومي فحسب بل في سبيل نمو النواحي المرفوعة أيضاً ، وهذا حسب رأينا يستلزم الهجرة » .

فالقرار الذي يجعل إنشاء الوطن القومي أمراً مفروضاً منه ويطلب بذل قصارى الجهد لتنمية هذا الوطن القومي عن طريق إستمرار الهجرة ، إنه لقرار يوافق مطلب « إنشاء الدولة

اليهودية ، إلى حد بعيد . وهذه هي النقطة الثالثة التي جاء بها التقرير في صالح الصهاينة .

والذي يبدو لنا هو أن في إجابة بعض المطالب الصهيونية ورفض بعضها الآخر شيئاً من التوفيق بين هدي الاستعمارين البريطانى والأمريكى . فان أمريكا (على ما يظهر) وضعت نصب عينها إنشاء دولة صهيونية تكون بؤرة النفوذ الأمريكى فى هذا الشرق العربى . أما إنكلترة فانها لا تريد أكثر من إنشاء الوطن القومى اليهودى الذى تكون هى حاميته وحافضة التوازن بينه وبين الكفة العربية ، لا فى سبيل هذا وذاك ، بل فى سبيل استمرار نفوذها فى هذه الربوع على الشاكلة التى تعودتها فأتقنت إستعمالها . وعلى هذا فان رفض اللجنة لمطالبين من مطالب الصهاينة إجابة لوجهة النظر البريطانية . وأن فى إجابتها للمطالب الأخرى إجابة لوجهة النظر الأمريكية .

وعرضاً نقول بأننا إذا ما اعتبرنا الاستعمارين (فى حديثنا هذا) شيئاً واحداً على اختلافهما فى الهدف ، فذلك (أولاً) لأن موقفنا هو رفض أى إستعمار كان (ثانياً) لأن التقرير بسبب اتفاق الأعضاء عليه ، يعتبر صادراً من جهة واحدة هى الانكليزية - الأمريكية . على أن محاولتنا التمييز بين اتجاه كل من هذين الاستعمارين لا تخلو من فائدة فى سبيل مكافحة كل منهما منفرداً أو مجتمعاً بزميله (وإلى شىء من هذا التمييز يشير القسم الثانى من الفصل السابع) .

فذلك هو مآل المادة الأولى التي استوعبت « موقف اليهود » استيعاباً تاماً فلو أن الفصل الخاص بموقفهم اقتصر على مادته الأولى لكان أوفى بالقصد دون ما تكلف أو إبهام إلا أنه أردف مادته الأولى بعشر مواد أخرى ، اسهاباً ، وأطناباً ، كأن لم يكن من اللائق أن يتألف الفصل الخاص بموقف اليهود من مادة واحدة ، أثبت التقرير نفسه بطلان بعضها ، وترك بعضه الآخر في وضع هو أبعد ما يكون من الاقناع

٢

ففي (المادة الثانية) تخبرنا اللجنة بأنها استمعت إلى شهادات اليهود غير الصهيونيين في أمريكا وفي إنكلز ، هذه الفئة المناوئة لمآرب الصهيونية ، الفئة الداعية إلى بقاء كل يهودى في موطنه ، دون تفريق بينه وبين سائر المواطنين ، واستمعت إلى شهادات الصهيونيين الذين يريدون فتح باب الهجرة إلى فلسطين لأغراض دينية فقط . واستمعت إلى شهادات ممثلى يهود الشرق الأوسط الذين يخشى الكثير منهم ما فى الصهيونية السياسية من خطر يهدد عمر قسرتهم الروية بالعرب نعم استمعت اللجنة إلى شهادات الأقسام الثلاثة من اليهود وهم فى الحقيقة جميع اليهود باستثناء الصهيونيين السياسيين ذوى القومية العدائية والمآرب الفتاكة غير أن اللجنة لم تعر

آراء تلك الأقسام الثلاثة أى إهتمام فى تقريرها ولو أنها قصرت
همها على مآربهم مابقيت هنالك بين العرب واليهود مشكلة
فلسطينية . غير أن اللجنة عملت على العكس من ذلك تماما ،
إذ قصرت همها على مآرب الصهيونيين السياسيين دون غيرهم
وهى بعملها هذا ، خالفت العدل من جهة ، والواقع من جهة
أخرى ، إذ نطقت باسم اليهود كافة ، بينما المقصود هم اليهود
الصهيونيون (السياسيون) .

وليعلن القارىء الكريم ان الكثير من عقلاء اليهود فى
أمريكا وفى بريطانيا وفى سائر أنحاء العالم هم غير صهيونيين .
لا يريدون الا ان يعيشوا فى مختلف أوطانهم كسائر المواطنين
فى أمن وسلام ، وأنهم كانوا ولا يزالون . يكرهون مآرب
الصهيونية (السياسية) أشد الكره ويعارضونها ما استطاعوا
الى ذلك سيلا . فialت اللجنة باحت لنا بشىء من آراء هؤلاء
اليهود . وحججهم فلو فعلت اذا لجأت بما يزعم أركان
تقريرها . وهذا ما لا تريد .

فذلك هو مآل المادة الثانية التى تناقض مآل التقرير
الانكليزى — الأمريكى . وتطعن مآرب الصهيونية فى صميمها
ولئن استطاعت اللجنة إهمال ماورد فى شهادات اليهود غير
الصهيونيين ، والصهيونيين الدينيين . ويهود الشرق الأوسط
انه لم يكن فى وسعها الا أن تشير — ولو باقتضاب وفى مادة
عرضية — الى تلك الشهادات .

أما مضامين المواد الاخرى فهي هذه :

تذكر (المادة الثالثة) بأن الحركة الصهيونية تدعم على وجه الاجمال منهاج بيليمور . ولو أن الكثير من اليهود لا يحبذون ذلك المنهاج . وهذه مادة لا جديد فيها ولا أهمية لها بالنظر لما سبق ذكره في المادة الاولى .

ونذكر (المادة الرابعة) شيئا عن وضع الاحزاب اليهودية في فلسطين . فتقول أن الحزب السياسى الاكبر هو ما يدعى بحزب العمال (ما باى Mapai) الذى يمثل الوكالة اليهودية ويؤيد منهاج بيليمور . وهناك احزاب محافظة ثلاثة . لاتناوى العرب . ولا ترمى الى انشاء دولة يهودية . وهى حزب المستوطنين الجدد (آلا يا هاداشا Aliyah Hadashah) والحزب الاشتراكى (هاشوفر هاتزير Hashomer Hatulai) وحزب الدكتور ماغنس (Dr. Magnes) .

وهناك . كما تشير (المادة الخامسة) حزب متطرف يدعى بحزب التجدد (Revisionist Party) كما أن هناك هيئات إرهابية أخرى وتتألف على الاكثر من فتيان وفتيات دون العشرين من العمر . غير أن هذه المادة الخامسة لاتنى الجانب المتطرف حقه من الذكر فلنلتفت الى ماورد فى الملحق الرابع من التقرير (فى آخر ص ٦٦ . وأول ص ٦٧) . حيث نجد اشارة إلى

وجود الهاغانا (Haganah) التي هي جيش منتظم يربو عدده على الستين الفا (٦٠,٠٠٠) مجهزة تجهيزا لا بأس به . وله مذياع سرى . وهو وإن لم يكن متطرفا (في نظرهم) باعتباره تابعا للوكالة اليهودية . فانه اشترك في عام ١٩٤٥ في أعمال العنف ضد الحكومة لإجباط مسعاها في ايقاف الهجرة السرية الى فلسطين . وهناك نجد ذكر المؤسسة الارهابية السرية (ارغون زفاى لومى Irgun Zvai Leumi) التابعة لحزب التجديد المذكور آنفا . ونجد ايضا ذكر أشد تلك الجماعات تطوفا (جماعة شترن Stern Group) التي اخفقت في آب . عام ١٩٤٤ . في محاولتها اغتيال المندوب السامى البريطانى ونجحت في تشرين الثانى من السنة نفسها في اغتيال اللورد موين وخلاصة هاتين المادتين الرابعة والخامسة . هي أن الأرجحية المطلقة لحزب العمال حزب الوكالة اليهودية المؤيد لمنهاج ييلتمور . وان الأحزاب المحافظة الثلاثة التي تخالف منهاج ييلتمور لا يزيد عددها على ربع السكان اليهود في فلسطين وأن حزب التجديد المتطرف لا يتجاوز عدده بالمائة واحدا من عدد هؤلاء السكان . وأقل منه (على ما يظهر) عدد جماعة شترن الارهابية .

اما (المادة السادسة) فانها على أغرب ما يكون . اذ عنت بوصف ما يغمر قلب الصهيونى في فلسطين من معاني

الخيبة لعدم اطلاق يده في ارجاء (ارض اسرائيل) كافة كما
عنيت بوصف ما يجيش في نفسه من زهو وفخار لما استطاع
انجازه في ربوع فلسطين . فهي مادة وصفية مسبهة وهي لولا
ضعة موضوعها لأوشكت أن تكون شعرا .

اما المواد الخمس الباقية . وهي من السابعة الى الحادية عشر
فانها ذات موضوع واحد ، وأنها بلغت الذروة في سخافة
« موقف اليهود » ، فهي تعزى إخفاق اليهود في تحقيق مآربهم
الى عمالة الانكليز للعرب ، كأن اليهود لم ينالوا جميع ما وعدهم
به بلفور . ثم أنها تعزى مآوهمته من عمالة الانكليز للعرب
لا الى سياسة مقيدة بوعد بلفور . وبمقتضى الإنتداب بل الى
ما قام به الغرب من ثورات ثم تتخذ من هاتين المقدمتين
ذريعة لتبريرها ما اخذ الصهاينة يقومون به من ضروب الغدر
والارهاب .

على هذا نختتم (المادة السابعة) بقول أحد اليهود
المستوطنين فلسطين اثنا طهر يع ميس عظيم نرفع عنه المراكز
الأممية من تأييدنا النجدة منه أوروبا ، وتؤكد الجملة الأولى من
المادة الثامنة أن اليهود في فلسطين مفتنونه بأنه العرب
استفادوا منه استعمال القوة ، وعلى هذا تشير (المادة التاسعة)
إلى أن « نجاع الارهاب العربي » فأنتم الارهاب اليهودي .

ثم تذكر (المادة العاشرة) تصريح الوكالة اليهودية أمام اللجنة في جلسة علنية بأنه الوثائق نفسها أصبحت منذ نصر الحلفاء في أوروبا . ترى منه العبث التعاون مع الحكومة المنتهية في قمع الحركات غير المشروعة ، وفي نهاية (المادة الحادية عشر) يختتم التقرير فصله الخامس عن « موقف اليهود ، بقول أحد زعمائهم « إننا جميعا نشعر بأن محتلتنا الحاضرة في أوروبا وفي فلسطين . إنما هي دنكيرك (Dunkirk) قضيتنا ، مشيراً بذلك الى كارثة الانكليز في دنكيرك . وما أعقبها من نصر الحلفاء .

ذلكم هو موقف اليهود ، وهو خلو من المنطق والعدل . ولولا هوس الصهيونية ومصالح الاستعمار مامثل امام العالم على هذه الشاكلة المخزية . فان مادته الأولى التي استوعبت مطالبهم كافة مدحوض هدفها في المادة الثانية تناقض في الحقيقة موقف اللجنة وتدحض مآرب الصهيونية السياسية والمادة الثالثة تكرر مبتذل . وفي المادتين الرابعة والخامسة ذكر الاحزاب اليهودية ، يراد منه القول ان زهاء ثلاثة ارباع يهود فلسطين يؤيدون منهاج بيلتمور وفي المادة السادسة نوع من الشعر الفطير . أما المواد الخمس الباقية ففيها التهديد والوعيد حتى كأنهم قد ورثوا عن هتلر ما فقموه عليه .

وليس أجدى (على سبيل المقارنة والإيضاح) من الإشارة
في هذا الصدد إلى موقف الصهاينة كما ظهر منذ سبع وعشرين
سنة في أول تقرير رسمي له علاقة بمشكلة فلسطين ، وهو
تقرير لجنة كنك — كراين الأمريكية . فاللجنة هذه هي
اللجنة المحايدة الوحيدة في تاريخ المشكلة الفلسطينية . كان
تأليفها بأمر من الرئيس ولسن على أثر ما قام به الأمير فيصل
ابن الحسين من رفع قضية العرب إلى مؤتمر باريس ، في ربيع
عام ١٩١٩ . وكان ذلك زمانا لم تكن فيه السياسة الأمريكية
تجاء العرب قد تلوثت بعد بالاستعمار . فكان تأليف تلك اللجنة
اللجنة الأمريكية من رجال ذوى ضمائر سليمة ، هم : الدكتور
هنرى كنك ، والمستر شارل كراين ، ومعهما مستشارون ثلاثة
(هم الأستاذ لايبير ، والدكتور مونتكرى والضابط الرئيس
وليم بيل) وسكرتير واحد (هو الضابط الرئيس برودى)
وكان قدومهم بلاد الشام في صيف عام ١٩١٩ ، وكان الفراغ
من تقريرهم في يوم ٢٨ آب من السنة نفسها والذي يهمننا
الآن من أمر هذا التقرير الفريد في بابه هو مادته الخامسة
(الموجود نصها في كتاب أنطونيوس عن يقظة العرب ،
ص ٤٤٨ — ٤٥٠) ، لما فيها من معلومات خطيرة ، لا يمكن

الاستغناء في التعرف عن موقف الصهاينة أولاً وآخرأ .
وفما يلي بعض ما ورد فيها من عبارات ، نقلناها إلى العربية
ثم وضعنا إلى جوانبها أرقاماً من عندنا لتسهيل الإشارة إليها :
١ - « لقد اتضحت لنا الحقيقة مراراً خلال مباحثاتنا
مع ممثلي اليهود ، وهي أن الصهاينة يتوقعون استملاك فلسطين
فعلاً ، من أيدي غير اليهود من سكانها الحاليين استملاكاً تاماً
بشتى أساليب الشراء ، » .

٢ - « أن السجلات تدل على أنه ليس ثمة شيء أجمع عليه
سكان فلسطين مثل إجماعهم على هذه القضية (أى رفض المنهاج
الصهيوني برمته رفضاً باتاً) . ثم تعلق اللجنة على هذه الحقيقة
بما معناه أن إخضاع شعب ما لما يناقض إرادته مناقضة تامة ،
لا يتفق وخطاب الرئيس ولسن الذى ألقاه بتاريخ ٤ تموز
عام ١٩١٨ مبيناً فيه الأهداف التى كان الحلفاء يحاربون من أجلها ،
٣ - « أننا لم نشهد أحداً من الضباط البريطانيين الذين
استشرناهم يعتقد بإمكان تطبيق المنهاج الصهيوني بغير استعمال
القوة ... إن الحىوش قد تكون ضرورية أحياناً لتنفيذ بعض
القرارات ولكن مثل هذه القرارات لا يجب أن تتخذ اختياراً
فى سبيل دعم مظالم خطيرة ، » .

٤ - « أن الدعوة الأولى التى كثيراً ما عرضها ممثلو
الصهاينة من أن لهم (حقاً) فى فلسطين بناء على استيطان يرجع

عهده إلى ما قبل ألفي عام ، إنها لدعوى لا تستحق النظر الجدى .
هـ - أن أعظم الأما كن قدسية للمسيحيين - تلك التى
لها علاقة بالمسيح - والتى هى مقدسة عند المسلمين أيضاً ، إنها
فى نظر اليهود ليست بعديمة القدسية فحسب بل إنها أما كن عمقوتة فى
نظرهم . ثم أردفت اللجنة هذه العبارة بما معناه أن اليهود لا يمكن
أن يصلحوا لرعاية الأما كن المقدسة مثلها صلح لها المسلمون .
وعلى هذا فإن تلك اللجنة العادلة دحضت فى هذه العبارة
الخامسة ما يتذرع به الصهاينة من دعوى ديفية للسيطرة على
فلسطين .

وفى العبارة الرابعة أنكرت على الصهاينة ما يتذرعون به
من دعوى تاريخية التى سيمر بنا ذكرها فى (القسم الأول من
الفصل التالى) .

وفى العبارة الثالثة تنبأت بما يحجره دعم تلك المظالم الخطيرة .
أى دعم الأمانى الصهيونية ، من استعمال القوة وهدر دماء أهل
فلسطين الأبرياء . ولقد أثبتت الأيام صحة هذه النبوءة أيما إثبات
ولئن استنكرت لجنة كنك - كراين استعمال القوة فى هذا
السييل ، إن اللجنة الإنكليزية - الأمريكية طلبت (فى افتتاحها
العاشر ، ص ١٠) أن تنفع بكل هرائه ، أية محاولة نعرقل
تنفيذ مقترحاتها . فما أشد الغرور والتزعة الاستبدادية فى هذا

وما أروع العدل والانسانية في ذلك !

وفي العبارة الثانية أشارت إلى أن التزام جانب الصهاينة يناقض ما صرح به الرئيس ولسن من الأهداف السامية التي حارب الحلفاء من أجلها ، ذلك لأن أهل فلسطين أجمعوا على رفض المنهاج الصهيوني برمته ، ولأن حق الشعوب في تقرير مصيرها كان في مقدمة الأهداف التي حارب الحلفاء من أجلها . أما العبارة الأولى فانها هي بيت القصيد ، ففيها يتضح هدف

الصهاينة كما كان ، وكما لا يزال وهو « تهويد فلسطين فورا » من أيدي غير اليهود من « طائفة المحالين » تهويدا تاما بشئ وسائل السراء . فبالنظر لهذا الهدف الجائر وبناء على ما اقتضاه التحقيق العادل اقترحت لجنة كذك - كراين « تحويل المنهاج الصهيوني المتطرف نحو بر «الاسلام» ذلك المنهاج القاضى بالهجرة المطلقة من قبلها منها جعل فلسطين في الترابية دولة يهودية خالصة »

فهذا هو موقف الصهاينة قديما وحديثا عرضته لجنة كذك - كراين في جملة أو جملتين عرضا واضحا وهي لم تخف نقمتها عليه ، واسكن اللعنة الانكليزية - الامريكية عرضته في فصل كامل عرضا مشوشا وهي لم تستطع إخفاء عطفها عليه .

الفصل السادس

موقف العرب

العدل يقضى بأن ينظر في موقف العرب ، على الطريقة التي رت بنا في بداية الكلام عن موقف اليهود ، ليتضح (أولا) ما الذي يريده العرب ، (ثانيا) إلى أى شىء يستندون ، (ثالثا) هل لهم حق فيما يريدونه وفيما يستندون اليه . فلو أن اللجنة سلكت مثل هذا السبيل القويم لانهضت حقيقة كل من الموقفين ولأمكنتم المقارنة والاستنتاج الصحيح . ولسكنها أعرضت عن مثله في تقريرها ، فشوهت الحقيقة في كلا الحالين . فما علينا إلا أن تدبر موقف العرب ، على حقيقته ، كما تدبرنا موقف اليهود ، لتبين الحق من الباطل ، ولتوضح لنا موقف اللجنة من كلا الطرفين يتألف ، موقف العرب ، وهو الفصل السادس في التقرير الانكليزي - الامريكى من ثلاث عشرة مادة ، اقتصرت (الاولى) منها على ذكر اسماء المدن التى استمعت اللجنة فيها إلى شهادات العرب ، وهى واشنطن ، ولندن ، والقاهرة ، وبيت المقدس ، والمدن التى استمعت فيها فروع اللجنة إلى شاداتهم ، وهى بغداد ، والرياض ودمشق ، وبيروت ، وعمان .

وفي «المادة الثانية» يبدأ الموضوع بذكر أهم ما «تضمنه البر
دعوى العرب» حيث نجد أسانيد أربعة هي : (١) أن فلسطين
قطر استوطنه العرب منذ ما يربو على ألف عام ، وأنه لا صحة
لما يدعيه الصهاينة من حق تاريخي في البلاد . (٢) أن الحكومة
البريطانية أعطت في وعد بلفور ما لم تكن تملك (أى ما لم يكن
لها حق في اعطائه) . (٣) أن الانتداب البريطاني مخالف لميثاق
عصبة الأمم الذي هو الأساس في مشروعية الانتداب . (٤) أن
ما قامت به بريطانيا من تحرير العرب من سيطرة الأتراك لن
يحولها التصرف في مصير البلاد العربية ، وذلك (كما يشير التقرير
على الهامش) لما يبد العرب من عهود بريطانية .

فهذه أسانيد مهمة جداً ، وردت في مفتتح الفصل الخاص
بموقف العرب . هذا مع العلم بأن موقف اليهود ، كما عرضه
التقرير ، خلو من أى إسناد أو ما يشبه الاسناد !

ولكن أهمية الدلائل تتوقف على مقدار صحته ، فهل أشارت
اللجنة إلى مبلغ الصحة في أدلة العرب ؟ كلا ! وفي أيدي العرب
براهين قاطعة عرضوها على اللجنة ، فهل ذكرت اللجنة ولو طرفاً
من تلك البراهين ؟ كلا !

ولئن أهملت اللجنة هذه الناحية الخطيرة ، إننا أشرنا في
الفصل الثالث من هذا الحديث إلى خطورة إهمالها من جهة ،

وإلى صحة أدلة العرب عن جهة أخرى ، ولم يخل ذلك الفصل إلا من الاسناد الأول ، المتعلق بالحق التاريخي ، الذي نعتبره من حقوق العرب التي لا تقبل الجدل .

فلسطين عربية منذ ما يربو على ألف عام ، وستظل عربية ما دام في هذه الأمة عرق ينبض .

أما دعوى الصهاينة بأن لهم حقاً في فلسطين فإنها على أسخف ما يكون . وإلى هذه الدعوى أشارت اللجنة لجنة كنج - كراين (King-Crane) التي مر ذكرها في القسم الأخير من الفصل السابق (بقولها :

« إن الدعوى الأولى التي كثيراً ما عرضها ممثلو الصهاينة من أن لهم « حقاً » في فلسطين بناء على استيطان يرجع عهده إلى ما قبل ألف عام ، إنها لدعوى لا تستحق النظر الجدي » .

وعرضاً نقول بأن أقواماً (كالكنعانيين ، والعموريين ، والفينيقيين ، استوطنت فلسطين قبل أن يغزوها اليهود بمئات السنين وأن فلسطين كانت جزءاً من إمبراطورية مصرية طوال القرن الخامس عشر قبل الميلاد ، فلما ابتدأت غزوات العبريين في أواخر ذلك القرن ، دعر حاكم بيت المقدس المصري ، فأرسل كتاباً إلى اخناتون (فرعون مصر حينذاك) ورد فيه ما يلي :

« إن العبريين أخذوا يستولون على مدن الملك ، ولم يبق لسيدى الملك حاكم هناك . فلقد خسرنا كل شيء ، فأحفاد

المصريين القدماء أقدم صلة من اليهود بفلسطين (ولهم أيضاً ثار
على أحفاد هؤلاء اليهود الذين اعتدوا على ملك اخناتون !)

وليعلم الصهاينة ومن لف لفهم بأن العرب أنشأوا دولتهم في
فلسطين بعد أن اندثرت معالم الدولة اليهودية ، وتوالت على
أثرها دول عديدة كانت آخرها الدولة البيزنطية . وأنه على
أنقاض هذه الدولة نشأت الدولة العربية ، واستقرت البلاد منذ
الفتح العربي وطناً عربياً لم تتبدل طبيعته حتى على زمن العثمانيين
ولم يعكر صفو عروبه إلا عبث الصهيونية والاستعمار .

فالحق التاريخي إنما هو للعرب بداهة . وأن دعوى اليهود
التاريخية **و نسف النظر المجري** فيا ليت العرب لم يستقصوا هذه
القضية مثل ما فعلوا لأنها بديهية ، والبديهي لا يحتاج إلى برهان
فلنعرض عنها بعد هذه الإشارة العرضية ، ولنعد إلى سياق
الحديث عن « موقف العرب » في التقرير :

ففي المادة المائة إشارة إلى ما يستند اليه العرب من عهد
بريطانية جديدة ووعود أمريكية جاء بهارثيسا الولايات المتحدة
(روزفلت ، وترومان) ترمي جميعها (كما يدعى العرب) إلى
استقلال فلسطين على غرار الدول العربية المجاورة ، ولا ننسى
أن في هذه المادة اسناداً جديداً بالإضافة إلى الاسانيد الأربعة
المذكورة آنفاً .

وفي المادة الرابعة اشارة إلى تمسك العرب بوعود الحكومة البريطانية التي صرح بها الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ . وفيها اشارة إلى تمسك جلالة الملك عبد العزيز بن السعود بهذه الوعود البريطانية ، وبتصريح الرئيس روزفلت له في اجتماعهما خلال شباط عام ١٩٤٥ .

ثم بعد تلك الإشارات المقتضية إلى أدلة العرب (في المواد ٢ و ٣ و ٤) يذكر التقرير أربع مواد (٥ و ٦ و ٧ و ٨) يمكننا أن نعتبرها عرضية إذ لا مطلب فيها ولا دليل ولا إيضاح .

فالمادة الخامسة: تشير إلى استياء العرب من إنشاء الوطن القومي اليهودي ، وإلى تفاقم سخطهم واستيائهم منذ اعلان الصهاينة لمنهاج بيلتمور .

وتشير المادة السادسة: إلى قول العرب أن مساعدة المنكوبين من يهود أوروبا يجب ألا تكون على حساب الأمة العربية إذ ليس من العدل أن يؤخذ العرب بجريرة الآثام الأوروبية . وتشير إلى قول العرب أيضاً بأنهم لا يحجمون عن الاشتراك في مساعدة المنكوبين إذا ما أقدمت على مساعدتهم الولايات المتحدة والأمبراطورية البريطانية ، وغيرهما من الدول ، كل دولة حسب طاقتها .

وتفتتح المادة السابعة بما لا يتفق وموقف العرب من ذكر

الفوائد المادية التي يقال بان عرب فلسطين حصلوا عليها نتيجة للهجرة الصهيونية . ولسكنها أردفت هذا الزعم بما يقوله العرب من أن ما حدث من تقدم مادي في حياة عرب فلسطين ، حدث ما لا يقل عنه في البلدان العربية المجاورة أيضاً . وأن تقدم فلسطين يعود إلى جهود العرب أنفسهم . وأن الهجرة الصهيونية لم تخل من مساوئ اقتصادية خطيرة . ثم اختتمت المادة بهذه الجملة « وما يمكن من أمر فانه العرب يصرون بأنهم اذ غبروا

بين التفرغ المادي والحرية فإنهم يفضلون الحرية . والذي يجدر بالانتباه هو أن التقرير الذي أثر الاقتضاب في المادة الثانية الخاصة بأسانيد العرب المهمة ، أسهب في هذه المادة العرضية (فدون فيها ٢٢ سطراً ، وفي تلك ١٣ سطراً فقط)

وفي المادة الثامنة اشارة إلى أن الكثير من عرب فلسطين لا يزالون يعتمدون على سماحة الحاج أمين الحسيني وأنهم وضعوا خلال الحرب الثانية مصلحة فلسطين فوق مصلحة الحلفاء .

ثم بعد أن يتعد القارئ إلى هذا الحد عن أسانيد العرب (المذكورة في المواد (٢ و ٣ و ٤)) يأتي الآن إلى مطالب العرب هذا مع العلم بأن الواجب يقتضي عدم قطع المطلب عن الإسناد ومع العلم أيضاً بأن مطالب اليهود وردت في المادة الأولى من الفصل الخاص بموقفهم وتكررت الاشارة اليها بعد ذلك مراراً

فالتقرير الانجليزي — الأمريكى لا يأتى إلى مطالب العرب
فى الفصل الخاص بموقفهم إلا فى (المادة التاسعة) ، حيث يذكر
المطالب فى جملة واحدة ذات ثلاث نقاط هى : (١) استقلال
فلسطين (٢) إيقاف الهجرة اليهودية إيقافاً تاماً (٣) منع بيع
الأراضى لليهود .

وعرضاً نقول بأنه كان فى وسع العرب (استناداً إلى مايدهم
من أدلة وبراهين) أن يضيفوا إلى تلك المطالب الثلاثة مطلباً
رابعاً ، هو ارجاع تسعة أعشار يهود فلسطين إلى بلادهم المختلفة ،
أى أن يخرج من فلسطين جميع اليهود الذين دخلوها على أساس
وعد بلفور من جهة ، وبطلان الانتداب من جهة أخرى ،
ومعنى هذا أنه كان يحق للعرب أن يضعوا أمام اللجنة مطلباً
رابعاً يقضى بإخراج ما يربو على نصف مليون يهودى من
فلسطين ، لالسبب بطلان الأساس الذى استندوا إليه فى
هجرتهم إلى فلسطين فحسب ، بل لأن أوروبا أصبحت مشرفة
على عهد ديموقراطى بعدما حدث فيها من انهيار صرح النازية
والفاشية ، فأصبح المجال مفتوحاً أمام المهاجرين إلى فلسطين
ليعودوا إلى بلادهم التى استوطنوها منذ أمد بعيد ، وليساهموا
كمواطنين مخلصين فى إعادة انشائها على أسس ديموقراطية
قوية . وإذا ما اعترضوا علينا بقولهم أن ما خلفته الحرب
العالمية الثانية من وضع سيء فى أوروبا لا يتفق وما نريده

لهم من حياة سعيدة في أوطانهم الأوروبية ، فإننا نجيبهم عن ذلك بقولنا إن الوضع السيء ، إنما هو وضع طارئ لا يلبث أن يزول ولا مانع لدينا من بقاء هؤلاء المهاجرين اليهود بين ظهرائنا بضع سنين أخرى ، ثم إخراجهم تدريجياً وفق أسس معينة تضمن لهم إعادة الاستقرار في ربوع أوروبا دون ما تكلف .

ثم نذكر لهم (صهاينة كانوا أم انكلوسكسون) أن العقل ليحтар من أمر هذه السكتل اليهودية ، لا تفتأ تشرح على وجه البسيطة ، هذا دأبها قبل أن يولد هتلر ، وهذا دأبها بعد أن أصبح هذا الداهية رمادا . أما آن للبشرية أن تعلم هذه الغثة القلقة حياة الاستقرار والاندماج بغيرها من الأمم في مختلف الأقطار إن توجيه جموع اليهود إلى فلسطين لا يضر بالأمة العربية ضررا بليغا فحسب ، بل يؤيد تلك النزعة القلقة في نفوس الملايين من أبناء جنسهم ممن سيقون بحكم الضرورة خارج فلسطين .

فلمثل هذه الأسباب العامة ، ولتلك البراهين الخاصة ، كان يحق للعرب أن يضيفوا إلى مطالبهم الثلاثة مطلباً رابعاً يرمى إلى إخراج كل يهودى دخل فلسطين على أساس وعد بلفور والانتداب . ولكن العرب سكتوا عن هذا المطلب الأخير ، فكان في سكوتهم تضحية وتسامح عظيم . فليشهد العالم بأن ما يربو على نصف مليون يهودى استقروا في تلك البقعة المقدسة التى ندعوها بفلسطين . وكان استقرارهم فيها على الرغم من أهلها

وعلى أشلاء بنيتها ، وبؤس يتاماها وأراملها .
أفكثير بعد هذا كله أن يريد العرب الاستقلال العاجل
لفلسطين ، وإيقاف الهجرة ، ومنع بيع الأراضى لليهود .
هذه هى مطالب العرب التى عرضوها على اللجنة
الانكليزية - الأمريكية . وتلك هى مطالب الصهاينة التى
مرت بنا فى الفصل السابق عن « موقف اليهود » . فأين ذلك
الهراء المستهجن من هذا الطلب الحق ، وأين ذلك التمشدق
بالباطل من هذا التمسك بالحق بأذيال العدل ؟

ولكن للجنة ضميرها وهدفها . فلقد أجابت لهم مطلباً ،
وأعرضت عن مطالبنا اعراضاً مشيناً ، لا عدل فيه ، ولا حياة ،
حتى كأن الدول العربية قاطبة ، أمراؤها وحكوماتها وشعوبها لم
تكن إلا ذباباً فى نظر لجنة التحقيق ، ولم تكن شهاداتها فى أذن
اللجنة إلا طينياً . فلنتأمل فيما يلى من حقائق وردت فى الفصل
الذى نحن بصددده ، لنذكر مبلغ احتقار اللجنة لقضية العرب :

١ - إن المسيحيين متفقون مع اخوانهم المسلمين تمام
الاتفاق فيما يتعلق بفلسطين (مادة ٣) .

٢ - إن جلالة الملك عبد العزيز بن السعود صرح بأن أى
خلف فى الوعود البريطانية الأمريكية سيؤدى إلى توتر العلاقات
بينه وبين هاتين الدولتين (مادة ٤) .

٣ - إن مسلمي الهند أيضاً ضموا أصواتهم إلى صوت العرب ضد الصهيونية (مادة ١٠) .

٤ - إنه لا توجد هناك قضية شغلت بال الجامعة العربية أو ساعدت في تضامن أعضائها بقدر ما فعلت القضية الفلسطينية (مادة ١٢) ،

٥ - إن بعض أعضاء اللجنة الانكليزية - الأمريكية تسلبوا من صاحب السمو الملكي عبد الله نسخة من كتاب كان قد بعث به إلى الرئيس روزفلت ، ورد فيه « إن الأقطار العربية كافة ستقف في وجه أى خطر يهدد عرب فلسطين ، (مادة ١٣) .

فبعد كل هذه المعلومات ، وتلك الأدلة ، لم تجب اللجنة الانكليزية الأمريكية شيئاً مما طلبه العرب ، ولم تسلك حتى ولو طريقاً وسطاً بين الحق والباطل (كما فعل الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩) وإنما اقترحت ما يناقض كل نقطة من النقاط الثلاث التي لم يطلب العرب غيرها فاقترحت (١) السماح فواراً بالهجرة لمائة ألف يهودى إلى فلسطين على أن تستمر الهجرة بعد ذلك (٢) إطلاق « مريّة » بيع الأرض إطلاقاً تاماً (٣) أما المطلب الثالث من مطالب العرب (وهو الاستقلال العاجل لفلسطين) فإنه سقط من تلقاء نفسه ، اذ لم يبق له معنى بعد ذيك الاقتراحين . وهنا لا بد لنا من أن نستطرد قليلاً فنشير إلى أن التقرير

الذى طعن قضية العرب في صميمها واستخف بهم شعوبا وحكومات لم يخل من عبارات معسولة توهم بأن في التقرير شيئا من العطف على عرب فلسطين ، وأن المحلين البارزين اللذين أظهر فيهما التقرير شيئا من هذا العطف ، هما خارج موقف العرب ، اذ كان أحدهما في الاقتراح الخامس (ص ٥ من التقرير) حيث قالت اللجنة بضرورة رفع مستوى عرب فلسطين اقتصاديا وثقافيا وسياسيا كي لا يبقى هنالك فرق جوهري في هذه النواحي بين العرب واليهود ، فيستطيع الشعبان إدراك مصالحهما المشتركة ومصيرهما المشترك . في الأرض التي هما منها ، أما المحل الثاني فهو في الاقتراح التاسع (ص ٩ من التقرير) القائل بضرورة إصلاح النظم عند العرب واليهود وإدخال التعليم الإلزامي في أمر معقول وذلك في سبيل التفاهم بين الشعبين ورفع مستوى معيشة العرب .

ولا حاجة بنا إلى الاسهاب في التعليق على مثل هذا العطف الزائف فهو (أولا) لا يجيب مطالب العرب في شيء . (ثانيا) أنه من الأمور التي لا يحتاج القول بها إلى لجنة تحقيق (ثالثا) أن القضية لبست قضية رفع مستوى ، إنما هي قضية إزالة ظلم وعدوان أنزله الصهاينة والاستعمار بالأمة العربية .

فلنعد بعد هذا الاستطراد الى تمة الحديث عن موقف

العرب ، في التقرير على انه لم يبق لدينا ما تلاحظه الا الشيء اليسير
فلقد تبعنا الموقف حتى مادته التاسعة ولاحظنا ما كان هناك
من مطالب واسانيد ، ولم تبق لدينا منه سوى اربع مواد هي
من العاشرة إلى الثالثة عشرة (نذكرها فيما يلي بإيجاز .

(المادة العاشرة) تشير إلى استياء العرب قاطبة من هجرة
الصهاينة الى فلسطين سواء في هذا الاستياء الفلسطيني وغير الفلسطيني ،
فالصهاينة وانه كانوا في الاصل ساميين . فانهم يمثلونه مرتبة أجنبية
ولكن الأجدر من هذا على رأينا هو أن يقال بأن الصهاينة
يمثلون مدينت أجنبية تختلف فيما بينها ، كما تختلف في مجموعها عن
المدينة العربية . والغريب في أمر هذه المادة هو أسهابها في التعليق
على هذه القضية ، حتى كأن القضية من الاسانيد الاساسية في
موقف العرب ، وما كان اغرب ما ورد في هذه المادة من أنه مرتبة
العرب الفلسطينيين تستقر الى القيد وانه الزعماء هذا الى مستقره
في أيدي عدد من العوائل المنفردة . وأنه بوسلك انه يكون مستقبر
على ابن الفلاح انه يرتقى الى منصب القضاء والنفوذ السياسي
ثم ما ورد في المادة نفسها من الإشارة الى ما يراه العرب في سلوك
اليهود منافيا للاداب من حرية العلاقات بين الرجال والنساء ،
وأن « ظهور امرأة يهودية في قميص وبنطلون قصيرين يسىء إلى
شعور الحشمة عند العربي » .

أما وجه الغرابة في كل هذا فهو كونه اسبابا في قضية بعيدة كل البعد عن جوهر الموضوع . فلو لم يتصف الصهاينة بالخلاعة أو لو اقتضت شروط الهجرة أن يكون المهاجر اليهودي من المعروفين بالتقوى والورع وحسن السلوك ، فهل ياترى يتبدل موقف العرب من الهجرة قيد شعرة ؟ كلا ، فلا هذا يؤثر في موقف العرب ، ولا ما في فلسطين (على زعمهم) من نظام قبيلي أو عائلي . على أن فيما أشارت اليه هذه المادة العاشرة شيئا من عدم الانصاف للقضية العربية ، لأنها توحى لقراء الغرب بأن ما عليه العرب من نظام اجتماعي « متأخر » ، إنما هو من أهم الأسباب في كره العرب للهجرة اليهودية إلى فلسطين هذا بينما السبب كل السبب هو أن العرب لا يريدون شعبا أجنبيا (مهما كان نوعه) يحتل أى جزء من بلادهم على الرغم منهم .

ثم تأتى « المادة الحادية عشرة » بإسهاب جديد فيما لا يوافق حقيقة « موقف العرب » ، فهي تقول : « انه عرب فلسطين منذ هجرته لما في أذهانهم من معنى للرأسمالية الغربية التي تتمثل في الشعب اليهودي . وانه ازداد الرأسمالية الغربية وما يصحب من شراء الأودوات الزراعية والصناعية الحديثة يثير في نفوس العرب شعورا بائقاص واعتقادا بأنهم يكافحونه قوى مجاهرة لا يحكمه أنه نفيهم . . . وهم يشعرون بأن في بلاد العرب

قوى خفية تنظر في قضيتهم وتقرر مصيرهم . قوى لا تعرفهم
ولا يفهمونها .

فهذا بعض ماورد في تلك المادة الحادية عشرة ، وهو فضلا
عن كونه بعيداً عن جوهر القضية ، وكونه إسهاباً لا مبرر له (في
تقرير لم يخص لأسانيد العرب المهمة سوى ثلاثة عشر سطراً)
فإنه فضلاً عن كل ذلك لا ينصف القضية العربية ، إذ يوهم بأن
ماحتويه الهجرة الصهيونية من قضايا رأسمالية يؤلف أساساً لما
يريده العرب من إيقاف الهجرة الصهيونية . وغنى عن البيان ان
هؤلاء الصهاينة لو كانوا أقل ثراء مما هم عليه لما تبدل موقف
العرب من هجرتهم قيد شعره . وأن العرب لم يتهاونوا يوماً مافي
عدائهم للقضية الصهيونية منذ أن كانت مظاهر الرأسمالية الصهيونية
في فلسطين شيئاً طفيفاً حتى هذا اليوم الذي شمع وتعمد فيه نظامهم
الرأسمالي في فلسطين . فما إشارة العرب إلى الرأسمالية الصهيونية
إلا إشارة لما عليه هؤلاء البشر من جشع استثماري ، وخطر
اقتصادي ، ومال وافر يدعمون به عدوانهم على العرب بشتى
الطرق والأساليب .

أما المادتان الأخيرتان في موقف العرب ، (وهما مادة ١٢
و ١٣) فلا جديد فيهما بالنظر لما سبق من الإشارة إلى وحدة
موقف العرب ، شعوباً وحكومات من القضية الفلسطينية .

الا أن فيما تختتم به المادة الثالثة عشرة بياناً خطيراً أدلى به إلى اللجنة رئيس الوفد السوري لدى جمعية الأمم المتحدة، أشار فيه إلى أن إنشاء دولة صهيونية في فلسطين يحدث ثغرة في كيان الأمة العربية، في موطن هو من أعظم مواطنها خطراً. وأن دولة صهيونية في فلسطين لا بد أن تهدف إلى التوسع والاعتداء فتتحالف مع أية دولة عظمى تيسر مصالحها ضد مصالح العرب وأنه لما كان الشرق الأوسط منطقة تهم الدول العظمى كافة، ولما كانت الدولة الصهيونية لا تدوم بدون مساعدة أجنبية، فإن الوضع لن يسوء بين حلفاء الصهيونية والدول العربية فحسب، بل إنه سيؤدي حتماً إلى تصادم بين الدول العظمى أنفسها، مما قد يؤدي إلى كارثة عظيمة.

وخوياً هذه الفكرة هو أن مساعدة الصهاينة في إنشاء دولة في فلسطين لا يهدد السلم في الشرق الأوسط فحسب، بل إنه يهدد السلم العالمي أيضاً. وهذا ما تريد الأمم المتحدة أن تتحاشاه، أفهنا لك رغبة صادقة في توطيد دعائم السلام على وجه الأرض أم أن الاستعمار والصهيونية لا يرعويان؟

البفصل السابع

خاتمة

١

لقد أجمعت الأمة العربية على رفض تدخل أمريكا في قضية فلسطين رفضاً باتاً . فإن أمريكا ليست بالدولة المنتدبة على فلسطين ، وهي لم تتدخل في القضية بناء على توصية دولية مشروعة ، أو بناء على طلب أهل البلاد . وما كان تدخلها إلا ليزيد القضية خطراً وتعقيداً . والأمة العربية في رفضها التدخل الأمريكي لا تستند إلى حراب ، أو قنابل ذرية ، وإنما هي تستند إلى ما في موقفها من حق صريح . فالحكومة الأمريكية ضعيفة إذا لم يؤيدها الشعب الأمريكي والشعب الأمريكي لن يؤيدها في القيام بعدوان صريح على شعب برى . وهذا ما حدا بالحكومة الأمريكية إلى أن تلبس الباطل في ثوب الحق . فهي مثلاً تدخلت في قضية فلسطين صيانة لحقوق بعض رعاياها ، أو رغبة في أن يستتب السلم في ربوع فلسطين ، أو عطفاً على الأمة العربية التي أيدت الحلفاء في الحرب أيما تأييد ، أو بناء على دعوة بريطانيا إليها

لتدخل في القضية ، أو غير ذلك من الذرائع المختلفة التي لا تتم على شيء من الانانية والاعتداء. لقد كان الصهاينة الأمريكيون. ولا يزالون ، في طليعة صهاينة العالم وقاحة واعتداء على حقوق عرب فلسطين متخذين في سبيل أغراضهم النكراء وسائل عديدة ، من بينها جمع الأموال الطائلة ، وصرفها في سبيل دعم الهجرة إلى فلسطين سرّاً وعلانية ، وفي سبيل إقامة مشاريع صهيونية في فلسطين نفسها. وهم الآن يتبجحون فيما يأملون أن يقوموا به في فلسطين من مشاريع اقتصادية جسيمة ، أشار إليها الاقتراح الثامن في التقرير الانكليزي - الأمريكي (ص ٨) ، هذا الاقتراح الذي لا يستحق في حديثنا الوجيز أكثر من هذا التنويه .

ولئن سمحت الحكومة الأمريكية الى شريطة من رعاياها بصرف تلك الأموال الأمريكية على مشاريع صهيونية بمحة (على ما في هذا الصرف من تجاوز على أموال الأمة الأمريكية جمعا ، وعلى ما فيه من اعتداء صريح على حقوق الأمة العربية) إنه لن يجوز للحكومة الأمريكية بعد ذلك كله أن تأتي الآن لتستغل خطأها ، أو لتصلحه في نظر شعبها ، فتدعي بحق التدخل في شؤون فلسطين لأن أموالا أمريكية اندست في مشاريع هذا البلد المنكوب . ولا حاجة بنا الى التأكيد على أن هذه الوسيلة التي قد تتذرع بها الحكومة الأمريكية (من حفظ مصالح رعاياها بعد تدخلهم في شؤون غيرهم اعتبارا) ما هي الا

وسيلة إستعارية أصبحت مبتذلة لكثرة تكرارها في تاريخ الإستعار .

ولئن ادعت ، العطف ، على شؤون العرب متخذة من ، الدعوى ذريعة للتدخل في قضية فلسطين ، إن الأمة العربية لن ترضى بأن يفرض عليها ، العطف ، فرضا . وإنها بجمعة دون ما شك على اعتبار التدخل الأمريكى في شؤون فلسطين نوعا من العدوان الصريح .

وإذا ما ادعت الحكومة الأمريكية بأن عنايتها بأمر السلام تدعوها إلى العناية بحل المعضلة الفلسطينية ، إن الواقع يدل على أن تدخلها لم يزد الوضع إلا حرجا وتعقيدا . وهو فضلا عن ذلك خروج على حقوق الدول الممثلة في مجلس الأمن ، إذ أن لهذا المجلس وحده حق النظر فيما يعتبر مهددا للسلم العالمى .

وهى إذا ما تذرعت بالعطف على المنكوبين من يهود أوروبا ، إنه اتصح لدينا بطلان هذه الذريعة فيما سبق من الحديث (فى الفصل الثالث ، وفى مواطن معينة من الفصول الخامس والسادس) . ولو عطفتم أمريكا حقا على منكوبى اليهود لفتحت أبواب الهجرة إلى من يريد منهم الاستيطان فى ربوعها وهى فى وسعها أن تحتضن جميع يهود أوروبا (منكوبين وغير منكوبين) دون أية صعوبة .

أما إذا استندت الحكومة الأمريكية إلى دعوة بريطانيا

إياها للتدخل في القضية ، فإن هذه الدعوى تناقض فحوى (الفصل الخاص بالوصاية) من ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما المادة الثمانين منه ، هذه المادة التي أقرت صيانة حقوق الشعوب المنتدبة ريثما يتولى مجلس الوصاية النظر في أمر هذه الشعوب . إن تدخل الحكومة الأمريكية في قضية فلسطين لم يكن إلا عملا إستعماريًا أولاً وبالذات . فالاستعمار على اختلاف أنواعه ودرجاته ، ينطوي على حقيقة أساسية ذات ثلاث شعب هي : (١) تدخل دولة (أو دول) في شؤون شعب أجنبي (أو شعوب أجنبية) ، (٢) تدخل يستند عادة إلى القوة ، أو التهديد بالقوة ، أو المواربة والخداع ، (٣) ويهدف إلى فائدة الجانب المعتدى ، بقطع النظر عن مصالح الجانب المعتدى عليه ، وبقطع النظر عن سخطه أو رضاه . وهذه النقاط الثلاث (بما فيها المصلحة الاستعمارية) متوفرة في التدخل الأمريكي .

فلقد أصبحت لبعض الشركات الأمريكية امتيازات واسعة النطاق لاستخراج البترول في مختلف أنحاء الجزيرة العربية ، وأصبح يهم الحكومة الأمريكية أن يكون لها نفوذ في البلاد العربية عامة ، وفي فلسطين خاصة . فإن ما تتوقعه من نفوذ في فلسطين يضمن لها إيصال أنابيب البترول إلى سواحل البحر المتوسط ، وحماية ما تنشئه هنالك من مستودعات . وإن

ما تتوقعه من نفوذ في فلسطين يجعلها في مركز تستطيع منه بسط نفوذها في الأقطار المجاورة . وإنه يعنى في الوقت نفسه الحصول على موطن . قدم ذى أهمية تعبوية كبيرة بالنسبة لمختلف ميادين الشرق الأدنى .

أما التآلف بين مآرب الحكومة الأمريكية والمآرب الصهيونية فهو ناشئ إلى حد ما عن وجود عدد من الصهاينة بين رجالات الدولة الأمريكية ، وإلى رغبة السياسة الأمريكيين في استمالة اليهود من أبناء الشعب في قضايا الانتخابات ، وإلى ما تقوم به الصهيونية في أمريكا من دعاية واسعة النطاق ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن إنشاء دولة صهيونية في فلسطين كلها أو في جزء منها ، يضمن للحكومة الأمريكية ما تتوخاه من مصالح استعمارية ، إذ أن الدولة الصهيونية إذا ما نشأت بتأثير السياسة الأمريكية فإنها تصبح بطبيعة الحال تحت نفوذ الدولة الأمريكية وحمايتها .

وصفوة القول أن الاستعمار والصهيونية هما السبب في تدخل الحكومة الأمريكية في شؤون فلسطين . وأنه ليس ممة ما يمكن أن يبرر هذا التدخل . فان أمريكا ليست بالدولة المنتدبة على فلسطين ، وهى لم تتدخل في القضية بناء على توصية دولية مشروعة ، أو بناء على طلب أهل البلاد . وأن تدخلها يناقض

مضمون الفصل الخاص بالوصاية من ميثاق الأمم المتحدة .

فلذا أجمعت الأمة العربية على رفض التدخل الأمريكى فى القضية . وإننا نعتقد بوجوب شكوى هذا التدخل إلى مجلس الأمن (وإلى الشعب الأمريكى أيضا) ، على أن تكون الشكوى إلى مجلس الأمن مستقلة عن قضية فلسطين ، هذه القضية التى لا علاقة لأمريكا بها والتى تتلخص فى نيل فلسطين الإستقلال عاجلا ، وإيقاف الهجرة الصهيونية حالا ، ومنع انتقال ملكية الأرض من العرب إلى اليهود .

٢

إن الوطن القومى اليهودى فى فلسطين إنما هو مشروع بريطانى ، لا تستطيع أمريكا أن تستفيد منه ، أو تستند إليه . وإنها إذا ما أرادت الإستفادة من مشروع فلسطينى وجب أن يكون ذلك من صنع يدها ، أو أن تكون لها يد فى انشائه وعلى هذا فإن كل ما تستطيع أمريكا الإتيان به فى صالح الصهاينة ، يكون مما تستفيد منه السياسة الإستعمارية الأمريكية وأن أقصى ما يمكن أن تهدف إليه هذه السياسة هو جعل فلسطين بكاملها دولة يهودية غير أن جعل فلسطين كلها دولة يهودية يعنى إحلال النفوذ الأمريكى محل البريطانى ، وهذا ما تقاومه بريطانيا بكل ما لها من حول وقوة

فالقضية هذه (في نظر بريطانيا) أمر لا يمكن أن يكون أساساً للبحث والمفاوضة . كما أنه من الجهة الأخرى لا يمكن (في نظر أمريكا) أن يكون الإقتصار على منطوق وعد بلفور . والإكتفاء بالوطن القومي اليهودي « أساساً للبحث والمفاوضة » .

أما الحل الذي قد يتفق عليه الطرفان الاستعماريان فإنه يكون على أساس نوع من التقسيم ، كأن تنشأ مثلاً دولة صهيونية في جزء من فلسطين ، وتبقى بريطانيا منتدبة على جزء آخر ويكون للعرب الجزء الثالث ، وللمجلس الوصاية الدولي سيطرة على الجزء الرابع ، وقد يكون هنالك جزء خامس للإدارة المركزية التي ترتبط بها جميع الأجزاء فيما يشبه الاتحاد . والمنتظر في مثل هذا التقسيم الفاسد الخماسي أن تكون الدولة الصهيونية منطقة النفوذ الأمريكي ، كما يكون لأمريكا شيء من النفوذ في منطقة الوصاية الدولية ، وفي منطقة الإدارة المركزية . أما انكلترا فتكون لها منطقة الانتداب صراحة والمنطقة العربية ضمناً ، كما يكون لها نفوذ في منطقة الوصاية ، وفي منطقة الإدارة المركزية .

وإذا ما أرادت بريطانيا في مثل هذا التقسيم (أو في غيره) أن تكون لها حصة الأسد فإن لها ما تتذرع به من قدم النفوذ في العالم العربي ، وقدم الانتداب على فلسطين ، ومن عهود قطعتها للعرب على نفسها (فللعهود البريطانية وجوه) ، ومن إصرار العرب على رفض التدخل الأمريكي في القضية . أما أمريكا فإنها

إذا ما رضيت مبدئياً بأى تقسيم لا تكون اليد العليا فيه للصهاينة صراحة فإن ذلك لا يكون إلا بمثابة خطوة في سبيل السيادة الصهيونية - الأمريكية المنشودة .

على أنه ليست سياسة التقسيم إلا واحدة من سياسات عديدة يمكن أن تؤلف ولو وقتياً بين الاستعمارية والصهيونية ، وتدفع بقضية العرب من سوء إلى أسوأ . ولا أشد خطراً على قضية العرب من تلك السياسة الدهيئة ، أعنى بها ، سياسة المماطلة ، بما فيها من تأليف لجان وكتابة تقارير ، وعقد مناظرات (طاوولات) مستديرة . فالسياسة هذه هي التى تم بواسطتها إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ، على الرغم من احتجاجات العرب وثوراتهم وهى ، على ما يظهر ، هى التى ستجعل من فلسطين دولة يهودية إذا لم يتدبر العرب أمرهم على غير الشاكلة التى اتبعوها لحد الآن .

٣

لقد أشرفت فلسطين منذ عام ١٩٣٩ على الاستقلال كما صرح به الكتاب الأبيض البريطانى ، وأوشك العرب أن يطعمتوا لذلك الاستقلال (وان كان مشوباً) رغبة منهم فى التخلص من الاستعمار والصهيونية بوجه من الوجوه ، وما أن اجتاحت الحرب العالمية الثانية أرجاء المعمورة حتى أخذت الحكومتان الأمريكية

والبريطانية تكيلان الوعود للشعوب الضعيفة جزافا ، وتعدان باحترام حقوق الأمم كافة ، وكان نصيب فلسطين من هذه الوعود التخصيص على ألسنة رجال الحكومتين البريطانية والأمريكية ، فازدادت طمأنينة العرب وثقتهم بقرب انتهاء سورة الظلم والكذب والخداع التي اجتاحت البلد المقدس حقبة من الزمن ما كان أعظم هولها وأشد خطرها !

غير أنه لم تلبث أن وضعت الحرب أوزارها حتى ظهرت بوادر الدسائس والأحاييل التي دبرها الاستعمار والصهيونية خلال تلك الحرب الضروس . فكانت اللجنة الانكليزية - الأمريكية ، وكان تقريرها عنوان « العدل ، الانكلوسكسوني لما بعد هذه الحرب . وإذا بشعب فلسطين يشرف على أخطار ومظالم لم تكن بالحسبان . وإذا بقضية العرب تتعقد أيما تعقيد بسبب ما حدث من تدخل أمريكا في الموضوع . وإذا بالامة العربية تبدد الكثير من جهودها لا في سبيل نيل حقها من بريطانيا بل في سبيل درء الخطر الأمريكي الذي فسحت له بريطانيا المجال .

فالحكومة البريطانية مسؤولة عن دعوة أمريكا ، أو السماح لها ، بالتدخل في قضية فلسطين . وهي مسؤولة عن ذلك بناء على أحدث عهودها الرسمية للعرب ، وبناء على المادة الثمانين من ميثاق الأمم المتحدة . ولا ضير على الأمة العربية في أن ترفع

أمر تقصير الحكومة البريطانية في هذا الصدد إلى أنظار مجلس الأمن الدولي (وإلى أنظار الشعب البريطاني أيضاً) .

إن دعوى العرب في قضيتهم الفلسطينية ، إنما هي على بريطانيا الدولة المسؤولة أديا ، وإنسانيا ، وقانونيا ، عن كل ما حل بالشعب العربي الفلسطيني من جور واعتداء في ظل الانتداب و وعد بلفور ، ولئن استطاعت الحكومة البريطانية تنفيذ وعد بلفور ، وإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، إنما لن تستطيع يوما ما أن تزيل عن هذا العمل صبغة الخديعة والأناية والعدوان . أما أن القضية اذا ما أوشكت الآن أن تتعدى حدود وعد بلفور ، فإن هذا الوضع الغاشم الجديد ما هو في الحقيقة إلا نتيجة لسياستها . وهي ان أرادت في هذه المرحلة الخطيرة أن تكفر شيئا عن آثام سياستها الفلسطينية ، فلا أقل من أن تقف وقفة حاسمة عند حدود وعد بلفور ، وعند حدود الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ .

لقد أوشكت القضية الفلسطينية أن تنتهي قبيل الحرب العالمية الثانية عند حدود وعد بلفور ، والكتاب الأبيض ، وليس ثمة ما يبرر التراجع عن تلك المرحلة النهائية ، فاللجنة الملكية البريطانية التي نظرت في القضية على أثر اضطرابات عام ١٩٣٦ صرحت بأن بريطانيا ليست مسؤولة تجاه اليهود كما هي مسؤولة تجاه العرب

وأن الانتداب يستند الى افتراض قبول العرب للوطن القومى اليهودى ، فلما لم يقبل العرب بذلك وجب الغاء الانتداب . فهذا هو أول تصريح رسمى خطير اعترف للعرب بالأرجحية فى فلسطين وبضرورة إنهاء الانتداب .

غير أن الوضع الذى اقترحته اللجنة لفلسطين فى تقريرها المعروف بتقرير بيل لعام ١٩٣٧ (Peel RePort) لم يكن مصيبا إذ اقتضى تقسيم فلسطين إلى دويلة عربية واخرى يهودية وثالثة تكون تحت الانتداب الإنكليزى ، فما كان من عرب فلسطين إلا أن اظهروا شدة استيائهم من ذلك الإقتراح الغاشم فكانت هنالك ثورة دامية خلال عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ولكن الحكومة البريطانية لم تقاع عن النظر فى أمر التقسيم ، فأوفدت فى ربيع عام ١٩٣٨ لجنة وود هيد (Woodhead Commission) للنظر فى تفاصيل المشروع ، فحورت هذه إقتراح اللجنة السابقة بأن وسعت حصة كل من العرب والانكليز وضيق حصة اليهود . ولكن واحدا من أعضائها وهو (المستر توماس ريد) رفض مشروع التقسيم .

فما كان من الحكومة البريطانية بعد الاطلاع على الحقائق تفصيلا إلا أن اقلعت عن مشروع التقسيم ، وعقدت فى لندن (من ٧ شباط إلى ١٧ آذار) مؤتمرا للمفاوضة مع ممثلى العرب

ومثلى اليهود ، فلما رفض العرب الاشتراك مع اليهود في المفاوضات ، أخذت الحكومة البريطانية تفاوض كل جانب على انفراد ، ولما أخفق المؤتمر أقدمت الحكومة البريطانية على تنفيذ ما صرحت به أولاً من أنه عند إخفاق المفاوضات تتقدم الحكومة نفسها بمشروع لحل مشكلة فلسطين .

وعلى هذا أصدرت الحكومة البريطانية في ١٧ مارس ١٩٣٩ الكتاب الأبيض الذى أعلنت فيه بأن الوطن القومى اليهودى قد تم إنشاؤه فى فلسطين وبهذا انتهى مفعول وعد بلفور ، وأصبحت فلسطين بمن فيها من عرب ويهود مستعدة للاستقلال وقد اشترط الكتاب الأبيض أن تنال فلسطين الاستقلال تدريجياً ، على أن يتم لها ذلك بعد عشر سنوات (أى فى عام ١٩٤٩) ، وعلى شرط أن يدخل فلسطين خلال هذه المدة خمس وسبعون ألف مهاجر يهودى جديد ، وفيما عدا هذا لا يسمح لليهود بالهجرة إلى فلسطين إلا برضى من العرب .

ثم بموجب (نظام انتقال الأراضى) لعام ١٩٤٠ الذى جاء وفقاً لفحوى الكتاب الأبيض لم تطلق لليهود حرية شراء الأراضى إلا فى جزء من فلسطين يناهز (٥ ٪) من مساحة القطر ، وتقيدت حريتهم هذه فى جزء آخر يناهز (٣٢ ٪) . ومنعوا بتاتا من الشراء فيما تبقى من أرض فلسطين .

فالكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ خالف وجهة نظر العرب في انه بدلا من تقرير الاستقلال عاجلا أرجأه إلى عشر سنين وبدلا من إيقاف هجرة اليهود حالا اشترط السماح لخمسة وسبعين ألفا آخرين تقف من بعدهم الهجرة، وبدلا من منع بيع الأرض لليهود منعنا بانأ قيد البيع بشروط .

ولكن الكتاب الأبيض وافق وجهة نظر العرب مبدئياً في اعترافه بانتهاء مفعول وعد بلفور وضرورة إنهاء الإنتداب ونيل فلسطين الاستقلال . وهو أيضا وافقهم إلى حد ما في تقرير إيقاف الهجرة اليهودية بشرط واحد (نعتقد أنه قد تم ، أو على وشك أن يتم) ، ووافقهم أيضا إلى حد ما في تقييد حرية اليهود في شراء الأراضي الفلسطينية ، أما تأجيل الإستقلال إلى عام ١٩٤٩ فإنه أمر ضعيف خطرة لاقترب حلول السنة المعينة

إن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ هو آخر عهد رسمي قطعه الحكومة البريطانية على نفسها للعرب والعرب في محتهم الحاضرة لا بد لهم من أن يتمسكوا بالكتاب المشار اليه تمسكا وثيقا، فهو وثيقة صريحة ، أصدرتها الحكومة البريطانية ، وصادق عليها البرلمان البريطاني ، ولئن حالت ظروف الحرب دون عرضها على مجلس عصبة الأمم ونيل مصادقة هذا المجلس عليها ، إن في وسع مجلس الأمن الدولي الحاضر ، أو مجلس الوصاية المزمع

تأليفه ، أن يقوم بمثل تلك المصادقة الشكلية لتأييد ما أعلنته الدولة المنتدبة من ضرورة إنهاء الإنتداب ، ونيل فلسطين الاستقلال .

أما وعد بلفور فإنه أصبح لا يحول دون إنهاء الإنتداب وإعلان استقلال فلسطين ذلك لأن بريطانيا قد أنجزت الوعد ونعم لليهود إنشاء الوطن القومي في فلسطين . فهذا هو ما صرح به الكتاب الأبيض وما صرح به التقرير الإنكليزي — الأمريكي وهو ما أوضحه المستر ريد في خطابه المشار إليه آنفا حيث قال : « فالمسألة الآن هي هذه : هل أنشأ اليهود وطناً قومياً في فلسطين ؟ » لقد سألت هذا السؤال عندما كنت في فلسطين في عام ١٩٣٨ فلم أجد هناك أى أحد ينكر أنهم أنشأوا ذلك .. فلقد أصبحت لغتهم من بين اللغات المعترف بها رسمياً وأصبحت لهم معابد ، وجامعة ، ومستعمرات ومؤسسات ودوائر عامة ، صناعية وثقافية وغير ذلك ، ولقد ازداد عددهم من ستين ألفاً (٦٠,٠٠٠) في عام ١٩٢٠ الى عشرة اضعاف هذا العدد ، أى الى ما يربو على مئاة ألف (٦٠٠,٠٠٠) خلال خمسة وعشرين عاماً . هذا بالرغم من أن حوالى خمسين ألفاً (٥٠,٠٠٠) من اليهود هجروا فلسطين منذ عام ١٩٢٠ . ولقد ارتفعت نسبتهم من (١٠ ٪) من مجموع السكان ، إلى ما يناهز (٣٥ ٪) ، فاستوعبت فلسطين نصف

مليون يهودى ، دخل معظمهم عنوة ، بواسطة الحراب البريطانية
بغير رضى من العرب وعلى الرغم من مقاومتهم .

لقد أصبح وعد بلفور ، والوطن القومى اليهودى ، أمراً
مفروغاً منه ، بقطع النظر عن تحديد معنى الوطن القومى . فالدولة
التي وعدت بإنشاء الوطن القومى هى التي صرحت بأنه قد تم
إنشاؤه ، وهناك الكثير ممن يؤيدها فيما ذهبت إليه . وأنه ليس
على العرب تحديد معنى « الوطن القومى » ، هذا الاصطلاح الذى
أدخلته بريطانيا فى التعامل الدولى على يد وزيرها بلفور . فإذا
كان لابد من تعريف لهذا الاصطلاح الجديد فانه يكون على
الدولة التي تعهده فكرة ، وصيرته حقيقة ماثلة للعيان ، إنه على
تلك الدولة أن تقدم التعريف .

على أن تحديد المعنى يجب فى هذه الحالة ألا يخرج عن حدود
الواقع ، فلا يجوز مطلقاً أن يؤتى بتعريف جديد لا ينطبق على
ما أصبح لليهود من كيان فى فلسطين ، أى إنه لا يجوز أن يؤتى
بتعريف يدل على أن الوطن القومى اليهودى لم يتم إنشاؤه بعد
وأن بريطانيا لا تزال مرتبطة بوعد هالليهود . فهذه قضية خطيرة
على بساطتها . وهى على بساطتها لا يمكن أن تغفلت من يد الصهاينة
دون تشويه وتعقيد ، فلذا يجدر بنا أن نعلم يقيناً أن وعد بلفور
أصبح أمراً مفروغاً منه كما اتضح للستر ريد فى عام ١٩٣٨ ، وكما

صرح بذلك الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ باقرار الحكومة البريطانية ومصادقه البرلمان البريطاني ، وكما صرح به التقرير الانكليزي — الامريكي لعام ١٩٤٦ على الرغم من ان لانه اليهود

— ٤ —

و ان كانت دعوى اليهود قد انتهت في نظر العرب بانتهاه وعد بلفور ، ان الصهاينة والمستعمرين لن يعدموا حيلة تستمر بموجبها دعواهم ا فلسطين . فلقد أصبحت دعواهم تستند إلى أمرين . أحدهما ، وجوب صيانة الوطن القومي اليهودي منه اهتمام اعتراف العرب عليهم . وهذه قضية (على فرض أنها مقبولة) لا تنشأ إلا عند نيل فلسطين الاستقلال . وبديهي في هذه الحال أن فلسطين المستقلة لا تقدم تعهدا بصيانة الوطن القومي اليهودي إلى بريطانيا ، أو إلى أية دولة أخرى ، بل انها يقدمه إلى مجلس الأمن باعتباره المؤسسة الدولية المسؤولة عن مثل هذه القضايا . وبديهي في هذه الحال أيضا ، أنه يجب على رؤساء الوطن القومي اليهودي أن يتعهدوا برعاية قوانين الدولة الفلسطينية ، والكف عن أى عمل غير مشروع .

أما الأمر الآخر الذي أصبحوا يسندون به دعواهم الجديدة فهو ضرورة نمو الوطن القومي اليهودي على أساس استمرار

الهجرة . والجواب عن هذه القضية هو أن العرب يرفضون استمرار الهجرة على أى حال وأن نمو الوطن القومى أمر مفروغ منه لما سيكون هنالك من نمو طبيعى فى عدد النفوس وفى شتى المشاريع ، وإنه من السخف تذرعهم بما قد يحدث من ازدياد نسبة نفوس العرب على نسبة نفوس اليهود . فاليهود الذين دسوا بأنفسهم فى هذا القطر العربى (الذى تحيط به أقطار عربية مترامية الأطراف) لابد لهم من أن يظلوا اقلية فى البلاد ومهما يكن من أمر دعاوى الصهاينة والمستعمرين ، فإن العرب متمسكون بما صرح به الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ باعتباره وثيقة ضامنة شيئا من حقوقهم الصريحة . وإنه لن يجوز للعرب بوجه من الوجوه أن يتفاوضوا بشأن قضية فلسطين مالم تعترف بريطانيا بأنها مرتبطة بذلك التصريح الرسمى الذى أقرته حكومتها ، وصادق عليه برلمانها .

أفتريد بريطانيا التمسك بما تعهدت به فى الكتاب الأبيض أم تريد اعتباره حبرا على ورق ، كما اعتبرت عهودها السابقة للعرب ؟ . إن الفرنسيين الذين سيطروا على سورية وقاموا فيها بكثير من الأعمال النافعة ، إنهم أجبروا فعلا منذ عام ١٩٣٩ على التخلي عن ذلك القطر ولقد آن لنا الأوان أيضا ، على ما أعتقد أن نتخلى عن فلسطين . . هذا ما صرح به المستر ريد فى خطابه أمام لجنة آسيا الوسطى الملكية ، فى صدد الإشارة إلى ما وعد به

الكتاب الأبيض من استقـول فلسـطين في عام ١٩٤٩ . أما في صدد ما وعد به هذا الكتاب من إيقاف الهجرة اليهودية فقد ذكر المسترريد أنه بعد أن يكون قد دخل فلسطين خمسة وسبعون ألف مهاجر (٧٥٠٠٠٠) (يهودى جديد) ، لن تكون هنالك هجرة يهودية إلا بأذن من العرب . ولقد آن الأوان لهذا أيضا . فهل سيكون ذلك قصاصة ورق أخرى ؟ .

إنه (وبالشرف العهود !) ليس هنالك مايدل على أن الحكومة البريطانية تريد أن تـقلع عن سياستها الغاشمة تجاه فلسطين . وإنه (وبـاللاسف) ليس هنالك مايقنع بأن رجال الأمة العربية أدركوا مواطن الخطر في السياسة البريطانية . فلقد آن الأوان للأمة العربية ، شعوبا وحكومات أن تعلم يقيناً بأنه مامن تعقيد يطرأ على القضية الفلسطينية (سواء أكان ذلك تدخلا أمريكيا أم طغيانا صهيونيا) إلا وهو وليد السياسة البريطانية ، وليد ما اعتادته هذه السياسة من مساومات على حساب غيرها ، ولف ودوران تحاول به إخفاء آربها ولقد آن الأوان أيضا لرجال الأمة العربية أن يكونوا هم القادة في حل قضيتهم ، لا أن يظلوا يقادون مابين لجنة إستعمارية يشهدون أمامها ومنضدة ، لندنية يتجاذبون أطراف الحديث حولها .

فيا عجباً لغلونا في الظرف والحياء (أوفيا يشبه الظرف والحياء) إننا لم نكد نهـدد المعتدى بتقديم شكوانا إلى مجلس

الأمم الدولي الاشفعنا التهديد باستعدادنا للتفاوض مع ذلك المعتدى . لقد كان الواجب ، ولا يزال ، يحتم علينا رفع شكوانا إلى مجلس الأمن الدولي ، بقطع النظر عن كل ماتعدنا به أو تنوعدنا به بريطانيا . فهناك مؤسسة دولية فيها من يدرك مظالم السياسة البريطانية ويسعى لسكرجها . وهنالك منبر دولي نستطيع منه رفع صوتنا وابلاغ الأمم مبلغ ظلامتنا . فلنرفع إلى مجلس الأمن الامور التالية ، في أقرب فرصة ودون أى تردد :

١ — شكوى على الحكومة الأمريكية لتدخلها في قضية فلسطين
٢ — شكوى على الحكومة البريطانية لسماحها بذلك التدخل الأمريكي .

٣ — طلب تأليف لجنة محايدة للقيام باحصاء عدد اليهود في فلسطين ، إذ لا يمكن لعائل أن يصدق ما يقال عن عدد اليهود هنالك ، ولا سيما أن الهجرة السرية لم تنقطع يوما ما .

٤ — طلب الزام الحكومة البريطانية بنصوص الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ باعتباره ضامنا قسما من حقوق العرب الصريحة ولئن ظن بعضهم (كما يريدنا الاستعمار أن نظن) أنه لا فائدة ، رجي من عرض هذه القضايا على مجلس الأمن ، إنه لا بد لنا من أن نبدد هذا الظن السقيم . فالعرب لن ينالوا حقوقهم ما لم تتوضع هذه الحقوق في المجالس الدولية من جهة ، وفي المجتمعات الشعبية

الأنكائوسونية من جهة أخرى وأنه لا أضر . ولا أضر منه
الصواب . مما يفواه الكثيرون منه أنه القضية معروفة لدى رجال
العرب وشعوبهم . وإنه لا حاجة بنا إلى إضاعة الوقت في الشرح
والإيضاح .

وليعلم كل عربي أن الرأي العام البريطاني ، وأن الرأي العام
الأمريكي لن يستسيغاشينا مما تنطوي عليه سياسة الحكومتين
البريطانية والأمريكية من مظالم تجاه فلسطين ، ومن المؤسف
المؤلم أن العرب لم يقوموا بعرض قضيتهم إلا أمام لجان هي في
الحقيقة وليدة الاستعمار . ومن المؤسف المؤلم أيضا أن وجهة
نظر الصهاينة والمستعمرين هي السائدة بين الملايين من الأنكلوسكون
فإن رجلا خبيرا مثل المستر ريد وجد في أثناء تحقيقه « صعوبة
كبيرة في اختراق حجب الدعاية الهائلة ، فما نصيب غيره من
رجال الدول الغربية ، وعامة شعوبها ، في التغلب على تلك
الدعاية الصهيونية الاستعمارية ؟

ولقد لاحظ هذا البريطاني المنصف أن الدعاية من جانب
واحد ، في كل من بريطانيا وأمريكا ، جعلت حتى الأناس
الطيبين « يعتقدون بأن قضية الصهيونيين السياسيين عادلة ومعقولة ،
بينما هي كما اتضحت لذلك الخبير بعد الدرس الدقيق ، « مناقضة
لكل ما عرف من مبادئ العدل والرشاد » .

فليعلم العرب يقينا أنهم إذا لم يستطيعوا كشف النقاب في المؤسسات الدولية عن حقيقة سياسة الحكومة البريطانية (وسياسة الحكومة الأمريكية) تجاه فلسطين، وأنهم إذا لم يستطيعوا إزالة ما علق في أذهان الشعبين البريطاني والأمريكي من معلومات وآراء خاطئة عن قضية فلسطين — أنهم إذا لم يستطيعوا أن يفعلوا ذلك فأنهم خاسرون قضيتهم خسرانا ميبنا . أما إذا استطاعوا القيام بذلك ، وهذا ميسور إذا هم اعدوا العدة له ، فإنهم قاطعون مرحلة بعيدة (لا بد من قطعها) في سبيل النجاح .

فهرست

صفحة

استدراك	٢
الفصل الأول : توطئة	٨
الفصل الثاني : الاستعمار والصهيونية	١٢
الفصل الثالث : التذرع بالانسانية	١٧
الفصل الرابع : إهمال اليهود	٢٧
الفصل الخامس : موقف اليهود	٣٧
الفصل السادس : موقف العرب	٥٢
الفصل السابع : خاتمة	٦٧

oboeikandi.com